الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

مسؤولية الشريك الموصي

عن ديون والتزامات شركة التوصية

–دراسة حالة–

The limited partner's liability for the debts and obligations of the limited partnership

- Case Study-

مشروع تخرج أعد لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير تأهيل وتخصص

في إدارة الأعمال – اختصاص قانون أعمال

إعداد الطالب

محمد محمد خير رمضان

إشراف الدكتور

هيثم الطحان الزعيم

المعهد العالي لإدارة الأعمال

2025م – 1447هـ

الإهداء

لو كانت الكلمات بحاراً، وغَرقتُ فيها ألف مرة، لما أوفيتك حقك. . فأقبلي مني هذا الجهد بديلاً عن "شكراً" . . . . . .أمي الحبيبة

رجلٌ علمني أن التعب زكاة النجاح، والصبر مفتاح كل باب، إلى يديك اللتين بنتا مستقبلي، وإلى عينيك اللتين رأتا في مالم أره في نفسي . . . . . .أبي الغالي

إلى أغلى الناس: لولا صبركم على غيابي وتشجيعكم في لحظات يأسي، وتضحياتكم البسيطة التي رأيتها بعين قلبي، ماكنت أقف اليوم بين يدي هذا الإنجاز. دمتم لي سندا لا ينكسر، ووطنا لا ينتزع. . . . . .إخوتي ورفقة عمري

إلى أسرتي الثانية أصدقائي الذين لم يبخلوا عليّ بدعم ولا كلمة طيبة، شكراً لأنكم كنتم ملاذي حين أشتد الضغط، ورفقتي في كل خطوة من هذا المسار. لقد صنعتم من التعب ذكرى، ومن التحدي قصة نجاح . . . . . .أصدقائي الغوالي.

شكر وتقدير

أتوجه ببالغ الشكر والعرفان إلى الدكتور هيثم الطحان الزعيم مشرفي الكريم الذي تفضل

مشكورا بتوجيه خطاي في رحلة البحث، فكان خير معين وأستاذ ملهم .

لولا حكمة توجيهاته وصبره على تصحيح مساري، وتشجيعه المستمر حين استعصت

عليّ الأفكار، ما بلغت هذه المرحلة .

فله مني كل التقدير على سخاء وقته، وعمق رؤيته، ونبل أخلاقه التي جعلت من رحلة البحث مدرسة في

العلم والحياة .

كما أتوجه بخالص الامتنان والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة التحكيم الدكتور راتب البلخي

والدكتور ياسر كفا ، الذين تفضلوا بقبول تقييم هذه الرسالة وتشريفي بمناقشتها، فكانت

ملاحظاتهم القيمة ونصائحهم السديدة دليل اهتمامهم ورغبتهم الصادقة في إثراء البحث العلمي .

الملخص

هدفت الدراسة إلى إعطاء وصف دقيق لشركات التوصية وإزالة اللبس والغموض عن الالتزامات التي تقع على الطرف الموصي فيما يخص ديون الشركة من خلال التعرف على النظام القانوني لشركة التوصية، ومعرفة الحالات التي يوجد الشريك الموصي في شركات التوصية، التي يصبح فيها مسؤولاً من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة شأنه في ذلك شأن الشريك المتضامن، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، بالاعتماد بشكل رئيسي وكبير على دراسة الأحكام القانونية المنظمة لعمل شركات التوصية في القانون السوري وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى التعليق على حكم قضائي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن شركة التوصية البسيطة تعد أحد أنماط شركات الأشخاص، ويقسم الشركاء في شركة التوصية إلى شركاء متضامنين وشركاء موصين، ولكل منهم مسؤوليات قانونية مختلفة، وبحسب القانون السوري للشركات فإنّ مسؤولية الشريك الموصي في شركات التوصية محدودة بقدر حصته في رأس مال الشركة، ولا يتحمل ديون الشركة إلا في حدود قيمة الحصة التي قدمها أو تعهد بتقديمها، ويتحمل الشريك الموصي مسؤولية تضامنية إذا أُدرج اسمه في عنوان الشركة مع علمه أو موافقته، ويعتبر مسؤولاً بالتضامن عن ديون الشركة، كما يتحمل الشريك الموصي مسؤولية تضامنية إذا تدخل في الإدارة الخارجية أو وقع عقوداً باسم

الشركة، ويصبح مسؤولاً عن الالتزامات الناتجة عن تلك التصرفات كما لو كان شريكاً متضامناً، وإذا تكررت تدخلاته يعد مسؤولاً عن جميع ديون الشركة أمام الغير، ويحق للشريك الموصي الرقابة الداخلية كالاطلاع على دفاتر الشركة والمشاركة بالقرارات التنظيمية.

كلمات مفتاحية: شركة التوصية، الشريك الموصي، الديون، الالتزامات.

Abstract

The study aimed to provide an accurate description of limited partnerships and to remove ambiguity and vagueness about the obligations of the recommending party with regard to the company's debts by identifying the legal system of the limited partnership, and knowing the cases in which the limited partner exists in limited partnerships, in which he becomes liable without specification and jointly for the company's debts, as is the case with the general partner. In this study, the researcher relied on the descriptive analytical approach as the main method, relying primarily and largely on studying, analyzing, and interpreting the legal provisions regulating the work of limited partnerships in Syrian law, in addition to commenting on a judicial ruling.

The study reached a set of results, the most important of which is that the limited partnership is one of the types of personal companies. The partners in the limited partnership are divided into general partners and limited partners, each of whom has different legal responsibilities. According to the Syrian Companies Law, the responsibility of the limited partner in limited partnerships is limited to the extent of his share in the company's capital, and he is not liable for the company's debts except within the limits of the value of the share he provided or pledged to provide. A limited partner is jointly liable if his name

is included in the company’s name with his knowledge or consent, and he is considered jointly liable for the company’s debts. A limited partner is also jointly liable if he interferes in external management or signs contracts in the company’s name, and he becomes liable for the obligations resulting from those actions as if he were a general partner. If his interference is repeated, he is considered liable for all the company’s debts to third parties. The limited partner has the right to internal oversight, such as reviewing the company’s books and participating in regulatory decisions.

Keywords: limited partnership, limited partner, debts, liabilities.

قائمة المحتويات

	العنوان	الصفحة
	الاهداء	أ
	شكر وتقدير	ب
	الملخص باللغة العربية	ج
	الملخص باللغة الانكليزية	د
	قائمة المحتويات	و
	الإطار العام للدراسة	ح
أولاً	المقدمة	1
ثانياً	الدراسات السابقة	2
ثالثاً	مشكلة الدراسة	18
رابعاً	أهداف الدراسة	19
خامساً	أهمية الدراسة	19
سادساً	منهج الدراسة	20
سابعاً	حدود الدراسة	20
ثامناً	خطة الدراسة	20
تاسعاً	**الإطار النظري للدراسة**	22
المبحث الأول	ماهية شركة التوصية وخصائصها والإطار القانوني لها	24
المطلب الأول	تعريف شركة التوصية	25
المطلب الثاني	الخصائص التي تتمتع بها شركات التوصية	27
المطلب الثالث	الإطار القانوني لشركة التوصية	31
المطلب الرابع	إدارة شركة التوصية وكيفية اتخاذ القرار	37

المبحث الثاني	الحالات التي يسأل فيها الشريك الموصي عن ديون الشركة والتزاماتها.	42
المطلب الأول	في حال إدراج اسم الموصي في عنوان الشركة	42
المطلب الثاني	تدخل الشريك الموصي في إدارة الشركة	45
المطلب الثالث	منع الشريك الموصي من التدخل في الإدارة	46
	خلاصة الفصل النظري	54
	الإطار العملي للدراسة	56
	النتائج	76
	المقترحات	77
	قائمة المصادر والمراجع	78

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

تتخذ الشركات التجارية أشكالاً قانونية متعددة، ويمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين: شركات الأموال، ومنها الشركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الأشخاص، والتي تشمل شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة. وتتميّز شركات الأشخاص بوجود شركاء متضامنين يتحملون المسؤولية الكاملة والتضامنية عن ديون الشركة والتزاماتها، بينما تضم شركة التوصية بالأسهم نوعين من الشركاء: شركاء متضامنون ومساهمون، لكل منهم مركز قانوني مختلف، ورغم اختلاف الطبيعة القانونية بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، إلا أن كليهما يتضمن فئتين من الشركاء: فئة الشركاء المتضامنين الذين يُسألون مسؤولية شخصية وتضامنية غير محدودة عن التزامات الشركة، وفئة الشركاء الموصين أو المساهمين الذين تقتصر مسؤوليتهم على مقدار مساهمتهم في رأس المال، ويُعد المركز القانوني للشريك المتضامن متميزاً عن نظيره الموصي، تبعاً لدوره ودرجة مسؤوليته في الشركة.

وتُعد شركة التوصية البسيطة أحد أنماط شركات الأشخاص، وتقوم على مزيج بين خصائص عقد الشركة وعقد القرض، وهي مماثلة في بنيتها لما يُعرف بشركات المضاربة أو القرض، وقد اعتمدتها معظم التشريعات التجارية الحديثة، ويمكن أن تتكوّن هذه الشركة من شخصين فقط، أحدهما شريك متضامن يتحمل المسؤولية الشخصية عن التزامات الشركة، والآخر شريك موصي يقتصر دوره غالباً على تقديم

الحصة المالية دون التدخل في إدارة الشركة، وفي حال غياب شركاء متضامنين آخرين، تنتفي المسؤولية التضامنية، ليبقى الشريك المتضامن الوحيد مسؤولاً مسؤولية فردية.

وتكمن الغاية الأساسية من تأسيس شركة التوصية البسيطة في تنفيذ مشروع تجاري يهدف إلى تحقيق الربح، من خلال جمع نوعين من الشركاء: أحدهما يقدّم المال والآخر يقدّم الجهد والخبرة. وتمثل هذه الشركات خياراً ملائماً لأنشطة تجارية مؤقتة أو محددة، مثل إنشاء مشروع سكني أو إنتاج عمل فني، لما تتميز به من مرونة وتنوع في طبيعة الشركاء. كما تُتيح هذه الصيغة القانونية فرصة للمستثمرين الذين لا يرغبون في اكتساب صفة التاجر أو لا يملكون الأهلية القانونية الكاملة، للمشاركة في المشاريع دون التدخل في إدارتها اليومية. ونظراً لأهمية الاعتبار الشخصي في هذا النوع من الشركات، لا سيما العلاقات القائمة على القرابة أو الصداقة أو المعرفة، فإن انتقال الحصص إلى أطراف خارجية يظل أمراً معقداً وغير شائع.

ثانياً: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية في فترة الإعداد النظري لهذه الدراسة وتم انتقاء أهم الأبحاث التي لها صلة مباشرة بالدراسة حيث تم مراجعتها والاستفادة منها والتركيز على أدواتها وأهم النتائج التي توصلت إليها.

1- دراسة (الزهراني يوسف بن احمد بن محمد القاسم، 2024) بعنوان:

"شركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٣٢ وتاريخ 1443/12/1هـ"[1]

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم القواعد المنظمة لشركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي، سواء فيما يتعلق بالأحكام العامة لتأسيس شركة التوصية البسيطة، أو إدارة شركة التوصية البسيطة وانقضاءها والآثار المترتبة على هذا الانقضاء. وتحديد ملامح النظام القانوني لشركة التوصية في المملكة العربية السعودية، والتعرّف على أهم نقاط القوة وجوانب الضعف في هذا النوع من الشركات في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٣٢ وتاريخ ١/١٢/١٤٤٣هـ. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- لم يضع المنظم السعودي تنظيماً قانونياً مستقلاً لشركة التوصية البسيطة، حيث أحال معظم أحكامها إلى المبادئ العامة للشركات.

2- يلاحظ وجود بعض الأحكام التي تختلف فيها شركة التوصية البسيطة عن شركة التضامن خاصة في الاحكام الخاصة بالشركاء الموصين وإدارتهم للشركة.

[1] – الزهراني، يوسف بن احمد بن محمد القاسم. (كانون الثاني، 2024) " شركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٣٢ وتاريخ 1443/12/1هـ. **مجلة كلية الشريعة والقانون**. المجلد: الثاني. العدد 36. ص-ص 1368-1428. القاهرة: مصر. جامعة الأزهر.

3- حصة الشريك غير قابلة للتداول أو التنازل عنها إلى الغير إلا بموافقة جميع الشركاء أو أغلبيتهم.

٤. ذكر اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة يجعل منه شريكاً متضامناً ويطبق عليه كافة الأحكام التي تطبق على الشريك متضامناً بخصوص ديون الشركة وغيرها.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

كلتا الدراستين تتناولان شركة التوصية البسيطة من حيث بنيتها القانونية ومسؤولية الشركاء الموصين. تسعيان لفهم التنظيم القانوني لشركة التوصية في النظام الوطني الخاص بكل بلد (سوريا والسعودية)، مع توضيح المسؤوليات القانونية المترتبة على الشريك الموصي، والدراستان استخدمتا المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف النصوص القانونية والتفسير القضائي. أمّا أوجه الاختلاف: فالدراسة الحالية تعتمد على القانون السوري، وخاصة قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتركّز بشكل أساسي على المسؤولية القانونية الاستثنائية للشريك الموصي (حالات انقلاب المسؤولية)، وليس على الأحكام العامة للشركة أما دراسة الزهراني تعتمد على نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/132 لعام 1443هـ. وتهدف إلى تقديم وصف شامل لبنية شركة التوصية البسيطة في النظام السعودي، بما يشمل التأسيس، الإدارة، والانقضاء.

2- دراسة (ذهيبة زحاف، 2023) بعنوان:

"النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة[2]"

هدفت الرسالة إلى إبراز الإطار القانوني لشركة التوصية البسيطة في ظل التشريع الجزائري ومعرفة كيفية تأسيس وتسير شركة التوصية البسيطة، وأسباب انقضاء الشركة والآثار المترتبة عن هذا الانقضاء ودراسة الاجراءات القانونية والتنظيمية المتبعة في عملية التصفية والقسمة. توصلت الرسالة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

من خلال هذه الدراسة يتبين أن شركة التوصية البسيطة تعتبر الجناح الثاني الشركات الأشخاص الى جانب شركات التضامن حيث يدخل في تكوين هذه الشركة شركاء متضامنون تسري عليهم ذات الاحكام المقررة على الشركاء في شركة التضامن هذا الى جانب فريق أخر من الشركاء يسمون الشركاء الموصون نظراً لمساهمتهم فقط بحصة محدودة من المال، وكذلك مسؤوليتهم المحدودة والغير التضامنية، ويشترط في هذا النوع من الشركات أن تتوفر فيها شروط عقد الشركة بوجه عام سواء كانت هذه الشروط موضوعية أو شكلية.

[2] – ذهيبة زحاف، (2023). **النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة.** رسالة ماستر. اختصاص قانون خاص. شعبة الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر. جامعة عبد الحميد بن باديس. عدد صفحات84.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

كلتا الدراستين تتناولان شركة التوصية البسيطة بوصفها شكلاً من أشكال شركات الأشخاص. تسعيان لتوضيح البنية القانونية والوظيفة التنظيمية للشركة من حيث التأسيس، التسيير، والخصائص كلتا الدراستين تميّزان بين الشريك المتضامن والشريك الموصي، من حيث المسؤولية وحدود المساهمة.

أما أوجه الاختلاف: دراسة (ذهيبة زحاف، 2023) تهدف إلى رسم صورة شاملة للنظام القانوني لشركة التوصية من حيث التأسيس، الإدارة، والانقضاء دون تركيز خاص على الشريك الموصي، وهي دراسة نظرية تحليلية خالصة دون جانب تطبيقي أو ميداني. تكتفي بوصف عام لمسؤولية الشريك الموصي بأنها "محدودة"، دون تحليل حالات التحول إلى "غير محدودة". أمّا الدراسة الحالية فتركّز بشكل خاص على المسؤولية القانونية الاستثنائية للشريك الموصي، أي متى تنقلب إلى مسؤولية غير محدودة، وتحتوي على دراسة حالة في الواقع السوري (2025) كما تركّز على الحالات الاستثنائية التي يصبح فيها الشريك الموصي مسؤولًا تضامنيًا (مثل ذكر اسمه أو تدخله بالإدارة).

3-دراسة (بن عفان خالد، 2022) بعنوان:

"النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة[3]"

هدفت الدراسة إلى التعريف بالنظام القانوني لشركة التوصية البسيطة وإلى ماهية خصائص هذه الشركة، وأنواع الشركاء فيها، وكيف تتم عملية إدارتها وتوصلت الدراسة إلى أنّ هناك أحكاماً خاصة بتكوين شركة التوصية البسيطة فيما يتعلق بالأهلية المنبثقة من ركن الرضا، وكذلك فيما يتعلق بالأركان الموضوعية الخاصة كركن تعدد الشركاء وركن تقديم الحصة وركن نية المشاركة وركن توزيع الأرباح والخسائر.

أما فيما يتعلق بالركن الشكلي لتكوين هذه الشركة فإنه يجب أن يكون عقد شركة التوصية البسيطة مكتوباً، وأن تتخذ إجراءات الشهر القانونية وإلا تترتب عن ذلك جزاء البطلان.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

كلتا الدراستين تبحثان في شركة التوصية البسيطة من حيث البناء القانوني، أنواع الشركاء، وآلية الإدارة، وتهتمان بتوضيح الفروقات القانونية بين الشريك المتضامن والشريك الموصي واعتمدتا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل النصوص القانونية المقارنة وتسليط الضوء على أحكام تأسيس الشركة وتسييرها.

[3] – بن عفان خالد. (كانون الثاني، 2022). النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة. **مجلة الدراسات الحقوقية**. المجلد 09 العدد 02. ص-ص: 734-744. الجزائر. جامعة مولاي الطاهر سعيد.

أوجه الاختلاف **دراسة (بن عفان خالد، 2022)** تهدف إلى تحديد الإطار العام القانوني لتكوين وإدارة شركة التوصية من خلال تحليل الأركان القانونية، دون تخصيص جزء للمسؤولية الاستثنائية للشريك الموصي وتبقى في نطاق تحليلي نظري عام ضمن الإطار التشريعي فقط. كما تكتفي بذكر أن الشريك الموصي يقدم حصة مالية دون إدارة، ولا تدرس الحالات التي يُسأل فيها تضامنياً. أمّا الدراسة الحالية تركّز على مسؤولية الشريك الموصي عن ديون الشركة في حالات محددة قانوناً، بما في ذلك متى تنقلب المسؤولية إلى تضامنية وغير محدودة وتناقش في العمق القواعد الموضوعية والإجرائية التي تحدد المسؤولية المدنية للشريك الموصي.

4- دراسة (صحراوي نور الدين، 2017) بعنوان:

"المسؤولية التضامنية للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة[4].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على الإطار القانوني لحظر القيام بأعمال التسيير الخارجية من طرف الشريك الموصي ومبررات هذا الحظر، ومسؤولية الشريك الموصي المترتبة على مخالفة مبدأ الحظر فيما يتعلق بديون الشركة كلها أو بعضها، ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي أن شركة التوصية البسيطة تعد من شركات الأشخاص، وهي تتكون من نوعين من الشركاء، شركاء متضامنين مسؤولين من غير

[4] – صحراوي، نور الدين. كانون الأول،2017). المسؤولية التضامنية للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة. **المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة أحمد دراية، ادرار – الجزائر. المجلد: 01 ، العدد : 02 . ص–ص 103–115.

تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة، وشركاء موصين يلتزمون بديون الشركة فقط في حدود قيمة حصصهم إلا أنهم يصبحون في حالات معينة مسؤولين من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة شأنهم في ذلك شأن الشركاء المتضامنين، إذا قاموا بعمل من أعمال التسيير الخارجية، أي جميع الأعمال التي تعطي مظهراً مظللاً للشريك الموصي في أعين دائني الشركة فيجلب لها ائتماناً وهمياً ظناً منهم أنه شريك متضامن، ويختلف نطاق هذه المسؤولية باختلاف جسامة العمل وتكرار إتيانه.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

كلتا الدراستين تبحثان في مسؤولية الشريك الموصي عن ديون الشركة في حالات استثنائية مخالفة للطبيعة القانونية المحدودة لمسؤوليته وتناقشان القاعدة العامة بأن الشريك الموصي لا يتحمل ديون الشركة إلا في حدود حصته، لكنه يفقد هذه الحماية القانونية إذا قام بأعمال محظورة. أوجه الاختلاف: دراسة (صحراوي نور الدين، 2017) تركز فقط على أعمال التسيير الخارجي (أي تجاوز حدود المساهمة الصامتة بإعطاء انطباع بالشراكة المتضامنة) وتناقش المسؤولية من زاوية نظرية الحظر ومبرراتها الاجتماعية والائتمانية ضمن التشريع الجزائري. أمّا الدراسة الحالية تغطي عدّة حالات للمسؤولية: إدراج الاسم في عنوان الشركة، التدخل في الإدارة، والحالات التي يحظر فيها التدخل تسعى لتفسير النصوص السورية وتطبيقاتها، بما في ذلك الاجتهاد القضائي وتتناول الموضوع بمقاربة قانونية نصوصية وتطبيقية.

5- دراسة (النمش عبد الرحمن محمد يوسف، 2024) بعنوان:

"أثر تخفيف الاعتبار الشخصي على المراكز القانونية للشركاء في شركة التوصية البسيطة بالنظام السعودي"[5].

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بيان مفهوم شركة التوصية البسيطة، وتبيان أركانها، وتوضيح أثر تخفيف الاعتبار الشخصي فيها سواء من حيث الخصائص، أو الأركان، أو التصرفات القانونية للشركاء، أو كيفية إدارتها، أسباب الانتهاء. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من حيث عرض المواد القانونية الواردة في نظام الشركات السعودي، وتحليل تلك النصوص ومقارنتها للوصول إلى قاعدة موحدة، ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

(١) قصر المنظم السعودي الأشكال النظام الشركات الأشخاص، في شركتي التضامن والتوصية البسيط، ولم يورد أحكاماً لشركة التضامن، بحكم عدم وجودها المادي.

(٢) ساوى المنظم السعودي بين فريق الشركاء المتضامن، والفريق الموصي في شركة التوصية البسيطة في المراكز القانونية في أسباب انقضاء الشركة.

(٣) إن انضمام الشريك الجديد إلى الشركاء في شركة التوصية البسيطة، يصبح في مركز قانوني جديد يرتب عليه ذات الالتزامات القانونية المترتبة على الشركاء القدامى،

[5] - النمش، عبد الرحمن محمد يوسف. (2024، شباط). أثر تخفيف الاعتبار الشخصي على المراكز القانونية للشركاء في شركة التوصية البسيطة بالنظام السعودي. المجلة القانونية في الدراسات والبحوث القانونية. المجلد 19، العدد 1، ص-ص: 391-418. كلية الحقوق. جامعة القاهرة. مصر.

وذلك حينما يتحمل معهم المسؤولية القانونية عن ديون الشركة والتزاماتها واللاحقة على حد سواء.

(٤) أجاز للشركاء المتضامنين والموصين الاتفاق في عقد تأسيس الشركة، على تكوين جمعية عامة للشركة تمثل الفريقين من الشركاء.

(٥) يختلف المركز القانوني لفريق الشركاء المتضامنون عن المركز القانوني للشركاء الموصين من حيث اكتساب صفة التاجر، فيكتسب كل شخص في الفريق المتضامن صفة التاجر، أما الفريق الموصي فلا يكتسب صفة التاجر.

(٦) يختلف المركز القانوني لفريق الشركاء المتضامنون عن المركز القانوني للشركاء الموصين من حيث المسؤولية، فالشريك المتضامن يسأل عن ديون الشركة والتزاماتها مسؤولية مطلقة غير محدودة، بينما الشريك الموصي فلا يسأل عن ديون الشركة والتزاماتها إلا بمقدار حصته في الشركة.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

كلاكما يدرسان شركة التوصية البسيطة باعتبارها نموذجًا من شركات الأشخاص التي تضم شريكين من نوعين: متضامن وموصي. وتهتم الدراستان بفهم المراكز القانونية للشركاء وتحديد المسؤوليات المترتبة عليهم بموجب القوانين الوطنية. كلتا الدراستين

تؤكدان على الفرق الجوهري في المسؤولية بين الشريك المتضامن والموصي، مع الإشارة إلى إمكان انقلاب المسؤولية في حالات خاصة.

أوجه الاختلاف: دراسة (النمش عبد الرحمن محمد يوسف، 2024) تهدف إلى تحليل أثر تخفيف الاعتبار الشخصي على مراكز الشركاء القانونية، لا سيما في ظل تطور تنظيم الشركات السعودي، وتقوم الدراسة بتحليل بنيوي للمراكز القانونية للشركاء في ظل ضعف الاعتبار الشخصي وتزايد الطابع المؤسساتي داخل الشركة، وتبحث في تطور العلاقة بين الشركاء وهيكلية الإدارة والانقضاء والعضوية داخل شركة التوصية كمؤسسة شبه مختلطة أما الدراسة الحالية تركّز على المسؤولية الاستثنائية للشريك الموصي، ومتى تنقلب من محدودة إلى تضامنية. كما تقوم بتحليل نصي دقيق لحالات المسؤولية القانونية المتحولة على ضوء التشريع السوري، خاصة إدراج الاسم والتدخل في الإدارة. وتركّز على تفسير المسؤولية الشخصية للشريك الموصي في حالات محددة ذات أثر قضائي مباشر.

6- دراسة (بو عصيدة إيمان ودنيا بلاسكة،2020) بعنوان:

"النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة في التشريع الجزائري".[6]

[6] - بو عصيدة، إيمان، و دنيا بلاسكة.(2020). النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة في التشريع الجزائري. رسالة ماجستير تخصص قانون أعمال. قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة. الجزائر. عدد صفحات 106.

هدفت الرسالة إلى إعطاء نبذة حول طبيعة وأحكام شركة التوصية وتشكيلها، ومعرفة أحكام وقواعد شركة التوصية البسيطة، كما سعت الدراسة إلى البحث عن أسباب ندرة هذه الشركات التجارية في الجزائر وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية الشركة التوصية البسيطة، ونقدها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي الذي من خلاله قمنا بتحليل النصوص القانونية في القانون المدني الجزائري والقانون التجاري الجزائري والخاصة بموضوع دراستنا.

وتوصلت الرسالة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1- شركة التوصية البسيطة هي نوع من أنواع شركات الأشخاص، تقوم على مبدأ الاعتبار الشخصي لجميع الشركاء، أي تقوم على الثقة المتبادلة بينهم، بالرغم من وجود طائفتين مختلفتين من الشركاء فيها هما، الشركاء المتضامنين بالإضافة إلى الشركاء الموصين هؤلاء لا يقبلون الدخول في الشركة إلا استنادا إلى ثقتهم ببعضهم البعض، وبعد تأكد الشركاء الموصين أن الشركاء المتضامنين يتمتعون بقدرة وكفاءة عالية تمكنهم من إدارة الشركة، وأن الشركاء الموصين الآخرين يقدمون المال اللازم الذي تعهدوا بتقديمه.

2- يتمتع الشركاء في شركة التضامن بالشخصية التضامنية والمطلقة، بمعنى أنهم يتحملون ديون الشركة بالتضامن، وقد يشمل ذلك حتى أموالهم الخاصة، كما يمكن

للمدين اختيار شخص واحد من بين الشركاء للرجوع عليه بكل الدين، وذلك لامتلاء ذمته المالية، ثم يرجع هذا الشريك بعد وفائه بالدين على الشركاء المتضامنين الآخرين، أما الشركاء الموصون فيسألون عن ديون الشركة إلا بقدر حصصهم المقدمة في رأس المال، ولا يتعدى ذلك إلى أموالهم الخاصة.

3- يطبق على شركة التوصية البسيطة أحكام شركة التضامن، والأحكام العامة للشركات مع الإبقاء على بعض الخصوصية، لاسيما فيما يخص الأحكام المتعلقة بالشركاء الموصون، بالإضافة إلى إدارة الشركة.

4 بالنسبة للشريك المتضامن فإن مسألة تداول الحصص أو التنازل عنهم إلى الغير لا يتم إلا بموافقة جميع الشركاء أو أغلبيتهم، وبالتالي فإن الشريك المتضامن لا يجوز له التنازل عن حصته للغير، سواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض أو على سبيل التبرع، لأن هذا يناقض مبدأ الاعتبار الشخصي، باستثناء يجوز له التنازل عن جزء من حصصه إلى شريك موصي آخر أو إلى شخص أجنبي، وذلك بموافقة جميع الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين الممثلين لأغلبية رأس المال، أما بالنسبة للشركاء الموصين فيجوز لهم التنازل عن حصصهم بكل حرية بين الشركاء، أو إلى الغير وذلك بموافقة كل الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين الممثلين الأغلبية رأس المال.

5 ألزم المشرع الجزائري الشركاء بكتابة عقد الشركة كتابة رسمية وشهره وذلك لعلام الغير إضافة إلى قيد شركة التوصية البسيطة في السجل التجاري، ورتب على مخالفة هذا الشرط جزاءات، كما أن مخالفة ركن الكتابة يؤدي إلى بطلان الشركة، وهذا البطلان يكون من نوع خاص.

6 منع الشريك الموصي من إدراج اسمه في عنوان شركة التوصية البسيطة، وذلك حماية للغير الحسن النية والحفاظ على أمواله، وإبعاده عن الوقوع في الغلط في شخص الشريك ومدى مسؤوليتهم عن ديون الشركة، حيث أن عنوان شركة التوصية البسيطة يتألف من اسم أحد الشركاء المتضامنين متبوعة بعبارة وشركاء"، أو من أسماءهم جميعا، وذكر اسم الشريك الموصي في العنوان يجعل منه شريك متضامن يسأل عن ديون الشركة بصفة شخصية تضامنية ومطلقة، وليس في حدود حصته فقط.

7 حظر الشريك الموصي من ممارسة أعمال الإدارة الخارجية، قصد حماية الغير الذي يتعامل مع الشركة لاعتقاد هذا الأخير أنه يتعامل مع شريك متضامن مسؤول عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة، ثم يتبين بعد ذلك أنه شريك موصي يتحمل ديون الشركة إلا في حدود ما قدمه في رأس مال الشركة.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تناقش الدراستان أحكام شركة التوصية البسيطة بوصفها من شركات الأشخاص وتفرّق بين الشريك المتضامن والموصي توضح الدراستان أن المشرع يحظر على الشريك الموصي إدراج اسمه في عنوان الشركة أو التصرّف تصرفًا خارجيًا باسم الشركة، لحماية الغير حسن النية.

أوجه الاختلاف: دراسة بو عصيدة وبلاسكة تهدف إلى عرض الإطار القانوني الكامل لشركة التوصية وتحليل أسباب ندرة استخدامها في الجزائر. تسعى لتفسير ندرة شركة التوصية البسيطة في الجزائر وتحليل الأسباب الاقتصادية/الاجتماعية والتشريعية لذلك. وتسير بنهج شمولي وصفي لتشريح النظام القانوني بكامله وليس المسؤولية فقط. أمّا الدراسة الحالية تحليل حالات المسؤولية الاستثنائية للشريك الموصي عن ديون الشركة في ظل القانون السوري. وتركّز بعمق على الشروط والحالات التي ترفع الحصانة المالية عن الشريك الموصي (إدراج الاسم، التدخل في الإدارة) وتركز على إشكالية قانونية محددة وعميقة (متى يسأل الشريك الموصي تضامنياً).

2-1: التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة موضوع مسؤولية الشريك الموصي عن ديون والتزامات شركة التوصية في ضوء التشريع السوري، مع التركيز على حالتين خاصتين تمثلان انزياحًا عن

القواعد العامة لهذه الشركة، وهما: إدراج اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة، وتدخله في أعمال الإدارة، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية تتعلق بتحمل المسؤولية التضامنية أو المحدودة. وقد تم ربط هذه القضايا بالإطار القانوني العام لشركات الأشخاص في القانون السوري.

وعند مقارنة هذه الدراسة بالدراسات السابقة، يلاحظ وجود تشابه في الإطار العام مع عدد من البحوث التي تناولت شركة التوصية البسيطة كنوع من شركات الأشخاص، مثل دراسة الزهراني (2024) وذهيبة (2023) وبو عصيدة وبلاسكة (2020)، التي عالجت الإطار القانوني لهذه الشركة في كل من النظامين السعودي والجزائري، من حيث التأسيس، الإدارة، والانقضاء. كما أن دراستي تتقاطع موضوعيًا مع دراسة صحراوي (2017)، التي انفردت بتركيزها على مسؤولية الشريك الموصي عند تدخله في أعمال التسيير، مما يلامس جوهر أطروحتي من حيث البعد العملي والتفسيري للمسؤولية.

لكن في المقابل، تتميز هذه الدراسة من حيث التخصص والدقة، إذ تفرد مبحثين مستقلين لتحليل حالتين قانونيتين دقيقتين لم تُعالجا بهذا العمق في الدراسات السابقة، وهما إدراج اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة، وتدخله في الإدارة، وربط ذلك بأحكام القانون السوري. كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت في مرجعيتها على الأنظمة السعودية والجزائرية، في حين تركز دراستي على النظام القانوني السوري الذي

يظل غير مطروق نسبيًا في الأدبيات العربية القانونية المقارنة. وعليه، فإن هذه الدراسة تسهم في سد فجوة بحثية من خلال معالجة متعمقة لمسؤولية الشريك الموصي ضمن البيئة التشريعية السورية، مع الاستفادة المقارنة من تجارب نظم قانونية عربية أخرى، بما يثري التحليل ويوفر قاعدة مرجعية للنظر في تطوير التشريع السوري في هذا السياق.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تحتوي شركة التوصية على نوعين من الشركاء، وهما الشريك الموصي، والشريك المتضامن فيما تعتبر مسؤولية الشريك المتضامن من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة فإنّ الشريك الموصي لا يتحمل ديون الشركة إلا في حدود قيمة الحصة التي قدمها أو تعهد بتقديمها، إلا أنه في بعض الحالات نص عليها القانون، يصبح مسؤولاً من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة شأنه في ذلك شأن الشريك المتضامن. تتمثل إشكالية الدراسة في كونها تحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي وهو: **ما هي مسؤولية الشريك الموصي عن ديون والتزامات شركة التوصية؟ وما هي الحالات التي يسأل فيها الشريك الموصي عن ديون الشركة والتزاماتها؟**

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إعطاء وصف دقيق لشركات التوصية وإزالة اللبس والغموض عن الالتزامات التي تقع على الطرف الموصي فيما يخص ديون الشركة وتتمثل أهدافها فيما يلي:

- التعرف على النظام القانوني لشركة التوصية.
- الاطلاع على خصائص الشركة وكيفية إدارتها.
- معرفة الحالات التي يوجد الشريك الموصي في شركات التوصية، التي يصبح فيها مسؤولاً من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة شأنه في ذلك شأن الشريك المتضامن.

خامساً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، وذلك نظراً للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا النوع من الشركات في الحياة الاقتصادية وذلك إذا ما تمت مقارنتها بشركات الأموال. لذلك تحاول هذه الدراسة تحديد ملامح النظام القانوني والتشريعي لشركة التوصية وفق القانون السوري، وذلك بهدف الوقوف على أهم نقاط القوة وجوانب الضعف في هذا النوع من الشركات في قانون الشركات السوري.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، وذلك لأنّه سيتم الاعتماد بشكل رئيسي وكبير على دراسة الأحكام القانونية المنظمة لعمل شركات التوصية في القانون السوري وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى الأحكام القضائية من أجل فهم أكبر وأعمق للنصوص القانونية وتحليلها بشكل صحيح.

سابعاً: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تمتد فترة الدراسة من 2025/1/1 ولغاية 2025/8/1.

الحدود المكانية: شركات التوصية في الجمهورية العربية السورية.

ثامناً: خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة، وقُسم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** يتناول تعريف شركة التوصية بشكل عام، وفي القانون السوري بشكل خاص، كما يتناول أنواع شركات الأشخاص في القانون السوري، وخصائص شركة التوصية، وكيف تتم عملية إدارتها واتخاذ القرارات فيها.

- **<u>المبحث الثاني</u>** فيركز على الحالات التي يسأل فيها الشريك الموصي عن ديون الشركة والتزاماتها، وذلك في حالتين: الحالة الأولى في حال إدراج اسم الموصي في عنوان الشركة، والحالة الثانية في حال تدخل الشريك الوصي في إدارة الشركة.

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية شركة التوصية وخصائصها والإطار القانوني لها

المطلب الأول: تعريف شركة التوصية

المطلب الثاني: الخصائص التي تتمتع بها شركات التوصية

المطلب الثالث: الإطار القانوني لشركة التوصية

المطلب الرابع: إدارة شركة التوصية وكيفية اتخاذ القرار

المبحث الثاني: الحالات التي يسأل فيها الشريك الموصي عن ديون الشركة والتزاماتها.

المطلب الأول: في حال إدراج اسم الموصي في عنوان الشركة

المطلب الثاني: تدخل الشريك الموصي في إدارة الشركة

المطلب الثالث: منع الشريك الموصي من التدخل في الإدارة

تمهيد

تعود جذور نشأت (شركة التوصية) إلى القدم ففكرتها الأولى ترجع إلى نظام قرض المخاطرة الجسيمة الذي عرّفه الإغريق في القرن السادس عشر قبل الميلاد. ومارسوه في مجال التجارة العربية وبمقتضى هذا النظام كان صاحب المال يقرض مالك السفينة ما يحتاج إليه من نقود لتجهيز سفينته وشراء البضائع فإذا ما وصلت السفينة إلى بر الأمان استوفى المقرِض مبلغ القرض مضافاً إليه فائدة عالية تتمثل في نسبة من الأرباح التي يكون المقترض قد حقّقها. أمّا إذا غرقت السفينة لم يكن للمقرض أن يطالب مالك السفينة بشيء، وتضييع عليه نقوده. ولقد تفرّع عن هذا النظام " عقد الكومندا" أو التوصية، ووضع الثقة. وانتشر هذا العقد بصفة مستترة في العصور الوسطى كوسيلة للتحايل على تحريم الربا، وذاع سيطه في التجارة البحرية والبرية على حد سواء. فكان أصحاب رؤوس الموال يقومون بمقتضى هذا العقد بتقديم المال إلى أحد التجار لكي يزاول مهنة التجارة، ثمّ يقتسم الطرفان الأرباح والخسائر بنسب يحددانها في هذا العقد على ألا تتجاوز خسارة صاحب المال مقدار ما قدّمه من أمول أمّا التاجر فيسأل عن الخسائر بأجمعها وبغير تحديد. ولما اعترفت الكنيسة بشرعية هذا العقد على أساس أن القروض التي يقدّمها صاحب رأس المال قروض انتاجية وليست قروض ربوية مخصّصة للاستهلاك، زالت صفة الاستتار عنه، وتم الاستناد إليه.

عندما ازدهرت التجارة في الجمهوريات الإيطالية إبان العصور الوسطى تم تكوين شركات كبرى بين أصحاب رؤوس الموال والتجار يحصل فيها الأولون على نصيب من الأرباح ولا يسألون عن ديون الشركة إلّا فيما حدد حصّصهم فيها، بينما تنشغل ذمم الآخرين بكل هذه الديون وتنعقد مسؤوليتهم عنها بصفة مطلقة وعلى وجه التضامن، وأطلق على هذه الشركات اسم شركة التوصية ويقيت هذه التسمية إلى يومنا هذا[7]

المبحث الأول: ماهية شركة التوصية وخصائصها والإطار القانوني لها

تقسم شركات الاشخاص وفق القانون السوري إلى ثلاث أنواع وهي[8]:

1- شركة التضامن

2- شركة المحاصّة

3- شركة التوصية

شركة التضامن: تتكون من شركاء متضامنين مسؤولين عن ديون الشركة مسؤولية شخصية، وعلى وجه التضامن فيما بينهم أيّ أنّ كلاً منهم يُسأل عن ديونها بجميع أمواله الخاصة.

[7] – العريني، فريد. (2023). الشركات التجارية. قسم القانون التجاري و البحري.دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص10

[8] – المادة (44) من قانون الشركات رقم (29) لعام 2011. (2020). ص29

بينما تعتمد شركة المحاصّة أساساً في تكوينها على الاستتار والخفاء إذ لا يعلم بوجودها غير أعضائها من دون الغير. وتسمى هذه الشركات شركات الأشخاص لأنها تعتمد في تكوينها على شخصية الشركاء التي تكون محل اعتبار فيما بينهم إذ تجمعهم عادة روابط القربى أو الصداقة القوية وعددهم عادة قليل بحيث يعرف كل منهم الآخر معرفة تامة من حث خبرته وسمعته[9].

في حين شركة التوصية تضم نوعين من الشركاء، الأول شركاء متضامنون كما في شركات التضامن تماماً، والثاني شركاء موّصون لا يسأل كل منهم عن ديون الشركة إلّا في حدود حصته في رأسمالها.

المطلب الأول: تعريف شركة التوصية

شركة التوصية مثلها مثل أي شركة عبارة عن عقد، وأي عقد لا بد وأن يتوافر فيه كافة الأركان الموضوعية العامة لأي عقد، والمتمثلة في الرضا والأهلية والمحل والسبب، وبالإضافة إلى الأركان الموضوعية العامة هناك أيضاً أركان موضوعية خاصة بعقد الشركة، فمنها : ضرورة تعدد الشركاء ومساهمة كل منهم بقدر معين في رأس مال الشركة، واقتسام الأرباح والخسائر مع ضرورة توافرنية المشاركة[10].

[9] – قرباش، محمد محب الدين. (2020). القانون التجاري: قانون الشركات التجارية. سوريا. دمشق: منشورات جامعة الشام الخاصة. ص78.

[10] - النمش، عبد الرحمن محمد يوسف. أثر تخفيف الاعتبار الشخصي على المراكز القانونية للشركاء في شركة التوصية البسيطة بالنظام السعودي. مرجع سابق، ص399

بحسب القانون السعودي في المادة 51 هي عبارة عن شركة تتكون من فريقين من الشركاء، فريق يضم على الأقل شريكاً متضامناً، ومسؤولاً في جميع أمواله عن ديون الشركة، والتزاماتها وفريق آخر يضم على الأقل شريكاً موصياً لا يكون مسؤولاً عن ديون الشركة، والتزاماتها إلّا في حدود حصته من رأس مال الشركة[11].

التعريف بحسب القانون الأردني: في مواد 41- 48. شركة التوصية هي الشركة التي تحتوي على نوعين من الشركاء، أحداهما يكونوا شركاء متضامين مسؤولين على وجه التضامن، والتكافل عن كافة ديون الشركة مسؤولية مطلقة في كل أموالهم، والنوع الآخر من الشركاء هم الشركاء الموصيين، وهذا النوع من الشركاء تتحدد مسؤوليتهم بمقدار ما قدّموه من حصص في رأس مال الشركة[12].

تعريف شركة التوصية البسيطة حسب المادة 62 من القانون الإماراتي: هي الشركة التي تتكون من شريك متضامن أو أكثر يكونون مسؤولين شخصياً وبالتضامن عن التزامات الشركة ويكتسبون صفة التاجر، ومن شريك موصى أو أكثر، لا يكونون مسؤولين عن التزامات الشركة إلّا بمقدار حصتهم من رأس المال (ولا يكتسبون صفة التاجر)[13].

---

[11] - نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٣٢ و تاريخ ١/١٢/١٤٤٣ بموجب قرار مجلس المزراء رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٣هـ.

[12] - قانون الشركات الاردني،رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، المواد من (41 – 48)

[13] - مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية. على الرابط: https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1542

أما القانون السوري فقدّ عرّف شركة التوصية بحسب المادة 44 من قانون الشركات رقم (29). [14] : هي شركة تعمل تحت عنوان معين يكون فيها أحد الشركاء على الأقل متضامناً، إضافة إلى شريك أو شركاء موصين.

وبحسب المادة 23 من قانون التجارة القديم تعرف شركة التوصية البسيطة: هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد او أكثر مسؤولين متضامنين، وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين.

المطلب الثاني: الخصائص التي تتمتع بها شركات التوصية

تتمتع شركات التوصية بمجموعة من الخصائص[15]:

أولا. ازدواجية الشركاء في الشركة

تتميز شركة التوصية بوجود نوعين من الشركاء، مما يجعلها مزيجا بين الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات التضامنية. الشريك المتضامن يتحمل مسؤولية غير محدودة، بينما الشريك الموصي لا يكون مسؤولا إلا بمقدار حصته في رأس المال، مما يشجع المستثمرين على المشاركة دون المخاطرة بأصولهم الشخصية.

[14] - قانون الشركات رقم (29) لعام 2011. (2020). ص29

[15] - الغامدي، نواف يحيى. شركة التوصية البسيطة في السعودية : المميزات والعيوب + التاسيس. موقع lawzeyad.sa. تاريخ 3 تموز. 2025. على الرابط . https://lawzeyad.sa/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-

ثانياً. عدم وجود حد أدنى لرأس المال

من مميزات هذا النوع من الشركات أنها لا تشترط حدًا أدنى لرأس المال، على عكس بعض أنواع الشركات الأخرى. يمكن أن يتم تأسيسها برأس مال صغير، مما يجعلها خيارًا مناسبا لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة التي تبحث عن هيكلة قانونية مرنة دون الحاجة إلى استثمار كبير في البداية.

ثالثاً. مرونة الإدارة واتخاذ القرار

تتمتع شركة التوصية البسيطة بمرونة في الإدارة، حيث يكون الشريك المتضامن هو المسؤول عن الإدارة واتخاذ القرارات بينما لا يشارك الشريك الموصى في الإدارة، ولا يحق له التدخل في القرارات التشغيلية. هذه الميزة تتيح للمديرين التنفيذيين العمل بكفاءة دون الحاجة إلى موافقة جميع الشركاء على القرارات اليومية[16].

رابعاً. خضوع الشريك المتضامن للمسؤولية الشخصية

يعتبر الشريك المتضامن مسؤولاً شخصيا عن التزامات الشركة، مما يعنى أن أصوله الشخصية قد تستخدم لسداد ديون الشركة في حال تعرضها لأزمات مالية. في المقابل، الشريك الموصى لا يتحمل أي التزامات مالية تفوق قيمة حصته في رأس المال، مما يجعله في مأمن من المخاطر المالية المباشرة.

[16] - الحسين، أحمد. شركة التوصية البسيطة و تاسيسها في خطوات بسيطة . EGY MARKS INTELLECTUAL PROPERTY. 20-5-2024. الرابط: https://egymarks.com/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-

خامساً: اكتساب الشريك المتضامن صفة التاجر[17]

الشريك المتضامن يُعتبر تاجرًا بحكم القانون، حيث يتحمل التزامات قانونية مماثلة لأي تاجر فردى، بما في ذلك الالتزام بمسك الدفاتر التجارية والخضوع لنظام الإفلاس في حالة فشل الشركة. أما الشريك الموصي، فلا يُعتبر تاجرا، ولا يترتب عليه أي التزامات قانونية تتعلق بالنشاط التجاري.

سادساً. سهولة نقل الحصص بين الشركاء

يمكن للشركاء في شركة التوصية نقل حصصهم للغير، ولكن بشروط معينة. وفي حالة الشريك المتضامن، يجب الحصول على موافقة جميع الشركاء لنقل حصته، بينما يمكن للشريك الموصي بيع أو التنازل عن حصته بسهولة أكبر دون الحاجة إلى موافقة الإدارة[18].

سابعاً: الاعتماد على العلاقات الشخصية بين الشركاء:

تمنح العلاقات الشخصية الجيدة بين الشركاء استقرارًا نسبيًا، حيث يكون الشركاء أكثر التزاما بنجاح الشركة نظرًا لأنهم مسؤولون عنها بشكل مباشر. هذا النوع من الشركات أيضًا يسهل عملية توزيع الأرباح والخسائر، حيث يتم تقاسمها بناءً على اتفاق الشركاء، ما يمنحهم حرية أكبر في تنظيم شؤونهم المالية.

---

[17] - عصام حنفي محمود. خصائص شركة التوصية البسيطة. موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية. 23-2-2017. على الرابط. https://almerja.com/more.php?idm=73099

[18] - اليوسف، علاء. ماهي شركة التوصية البسيطة. موقع دفترة. تاريخ 7. تموز. 2024. على الرابط https://www.daftra.com/hub/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-

ثامناً: عيوب شركات التوصية[19]

رغم المزايا العديدة التي تتمتع بها شركات التوصية، إلا أنها تواجه تحديات قانونية ومالية قد تجعل بعض المستثمرين يترددون في اختيارها كهيكل قانوني لمشروعاتهم.

أبرز هذه العيوب هو المسؤولية غير المحدودة التي يتحملها الشركاء، حيث يكونون مسؤولين عن جميع ديون والتزامات الشركة بأموالهم الشخصية. في حالة تعثر الشركة ماليًا أو تعرضها لمطالبات قانونية، قد يجد الشركاء أنفسهم مضطرين لاستخدام أصولهم الشخصية لسداد هذه الالتزامات، مما يعرضهم لمخاطر مالية كبيرة، طبعاً باستثناء الشريك الوصي الذي لا يتحمل الديون والالتزامات إلّا وفق شروط محددة نص عليها القانون.

كذلك، تواجه شركات التوصية قيودًا على نقل الملكية، حيث لا يمكن لأي شريك متضامن بيع أو نقل حصته إلى طرف آخر دون موافقة بقية الشركاء، ما قد يحد من فرص التوسع أو جذب مستثمرين جدد. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاء الشركة قد يكون مرتبطا بانسحاب أو وفاة أحد الشركاء، ما قد يؤدي إلى حل الشركة بشكل تلقائي، إلا إذا تم الاتفاق على آلية لاستمراريتها في عقد التأسيس.

[19] - الغامدي، نواف يحيى. شركة التوصية البسيطة في السعودية: المميزات والعيوب + التاسيس. موقع lawzeyad.sa. تاريخ 3 تموز. 2025. على الرابط: https://lawzeyad.sa/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-

من العيوب الأخرى هو صعوبة الحصول على تمويل من المؤسسات المالية، حيث تفضل البنوك والمستثمرون تمويل الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو الشركات المساهمة، نظرًا لأن المخاطر القانونية فى شركات الأشخاص تكون مرتفعة نسبيا.

ختامًا، فإن اختيار شركة التوصية كهيكل قانوني يتطلب تقييما دقيقًا للمزايا والعيوب، مع مراعاة طبيعة النشاط التجاري ومستوى المخاطر التي يمكن للشركاء تحملها.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لشركة التوصية

شركات التوصية البسيطة في الدول العربية تخضع لقوانين وتشريعات محددة بقانون الشركات الذي يحدد كيفية تأسيس الشركات وإدارتها. كما يحدد التزامات الشركاء.

إلى جانب قانون الشركات، هناك اللوائح التنظيمية والتشريعات التجارية. هذه التشريعات التجارية تناول تفاصيل مثل التسجيل والترخيص. كما تغطي الحوكمة والمسؤولية القانونية للشركاء.

النظام الأساسي للشركات يحتوي على قواعد تسيير الشركة. هذه القواعد تكمل القوانين الرسمية. وتحكم العلاقات بين الشركاء.

يحتوي الإطار القانوني والتنظيمي لشركة التوصية مجموع التشريعات والأحكام الرئيسية المتعلقة بالشركات على النحو التالي[20]:

أولا: قانون الشركات: والذي يرسم ملامح العناوين التالية:

1- ينظم تأسيس وإدارة الشركات.

2- يحدد الأشكال القانونية للشركات.

3- يضع قواعد المسؤولية والحقوق والالتزامات للشركاء.

ثانياً: اللوائح التنظيمية: وتتضمن ما يلي:

1- تفاصيل الإجراءات الإدارية والفنية لتأسيس الشركة.

2- تحدد قواعد الحوكمة والشفافية المطبقة على الشركات.

ثالثاً: التشريعات التجارية الأخرى والتي تشمل:

1- قوانين الضرائب والتأمينات الاجتماعية.

2- قوانين حماية المستهلك والبيئة.

[20] - شركة توصية بسيطة - دليل شامل للتأسيس والإدارة، موقع رايتو. تاريخ 23-12-2024. تاريخ الدخول إلى الرابط 10-5-2025. عنوان الرابط: https://raitotec.com/blog/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-

رابعاً: النظام الأساسي للشركة:

يحدد الإجراءات الداخلية لتنظيم أعمال الشركة.

ينظم توزيع الحقوق والالتزامات بين الشركاء.

هذا الإطار القانوني والتنظيمي هو أساس عمل شركات التوصية البسيطة. يحدد حقوق وواجبات الشركاء. كما يحدد التزامات الشركة تجاه الجهات الرسمية والأطراف الأخرى

وبحسب قانون الشركات وضع المشرّع السوري مجموعة من الأطر القانونية والتشريعات التي تحدد بنية وشكل وتفاصيل شركة التوصية وهي[21]:

أولاً: اختلاف المركز القانوني بين الشركاء.

ثانياً: الاعتبار الشخصي للشركاء.

ثالثاً: عنوان الشراكة.

أولاً: اختلاف المركز القانوني بين الشركاء:

1-**<u>الشركاء المتضامنون:</u>** يخضع هؤلاء الشركاء لنفس الأحكام التي يخضع لها الشركاء المتضامنون في شركة التضامن من حيث المسؤولية الشخصية والتضامنية غير المحدودة عن ديون الشركة، واكتسابهم صفة تاجر تبعاً

[21] – العريني، محمد فقيه، والفقي، محمد السيد. الشركات التجارية. مرجع سابق، ص150-153.

لاكتساب الشركة هذه الأهلية الكاملة فيهم وإدراج أسمائهم في عنوان الشركة، كما أنّ إفلاس الشركة تؤدي إلى شهر إفلاسهم جميعاً، ولكن إفلاس أحدهم لا يؤدي إلى شهر إفلاس الشركة وإنما يعدّ سبباً موجباً لحلّها مالم يتفق بقية الشركاء المتضامنين على استمرارها، وهم فقط الذين يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة.

2-الشركاء الموصون: وهم الذين يقدمون حصة في رأس مال الشركة، دون أن يكون لهم الحق بالاشتراك في إدارة الشركة، وتتحدد مسؤولية الشركاء الموصيين عن ديون الشركة والتزاماتها بحدود حصة كل منهم في رأس المال فلا يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصّة ويترتب على ذلك الأحكام التالية:

- ✓ لا يكتسب الشريك الموصي صفة التاجر حتى لو كانت الشركة تجارية بموضوعها، ولذلك لا يشترط أن تتوفر فيه أهلية ممارسة التجارة فمن الممكن أن يكون الشريك الموصى عديم الأهلية أو ناقصها أو ممنوعاً من ممارسة التجارة؛ كأن يكون موظفاً عاماً أو محاميّاً او طبيباً، كما أنّ شهر إفلاس الشركة لا يؤدي إلى شهر إفلاس الشركاء الموصين فيها لأنّ هؤلاء لا يكتسبون صفة التاجر.

- ✓ لا يجوز أن يدرج اسم الشريك الموصى في عنوان الشركة لأنّ عنوان الشركة يجب أن يقتصر على أسماء الشركات المتضامنين، وأي إدراج او تسامح من قبل الشريك الموصي بإدراج اسمه في عنوان شركة التوصية يجعله مسؤولاً عن ديون والتزامات الشركة كشريك متضامن تجاه الغير حسب النية[22].
- ✓ لا يجوز للشريك الموصي ان يتدخل في إدارة الشركة، ولكن ذلك لا يمنعه من الحق في مراقبة أداء الشركة وابداء رأيه في ادارتها طالما أنّه لا يظهر أمام الغير بمظهر المدين، وهذا ما يميز الشريك الموصي عن الممول الذي يقدم قرضا للشركة ولا يحق له مراقبة أعمالها أو التدخل فيها.
- ✓ ويرى جانب من الفقه أنّه لا يجوز أن تقتصر حصّة الشريك الموصي على العمل الذي يقوم به لحساب الشركة، ويعود ذلك إلى النشأة التاريخية لشركة التوصية حيث كان أصحاب الأموال يعطون للتجار لاستثمارها على أن يظلوا مستترين ولا يظهر أمام الغير إلّا الشريك بالعمل.

ومن هنا نشأت قاعدة منع الشريك الموصي من التدخل في إدارة الشركة، وهو ما يعني عدم جواز تقديم الشريك الموصي حصته عمل، وإنما يجب أن تكون حصته نقدية أو عينية، إلّا إنّ قانون الشركات السوري لم ينص على هذا المنع، لذلك يرى البعض أنّه لا يوجد ما يمنع من أن تكون حصة الشريك الموصي عملاً يقدّمه لحساب الشركة كأن تكون حصته في الشركة مجرد عمل فكري، أو ذهني (كتفرغه للاختراع أو التأليف)

[22] – المادة (45) من المرسوم التشريعي رقم /29/.

دون أن يتدخل في إدارة الشركة، أو يظهر أمام الغير كمدير، أو مسؤول عن تسيير أمور الشركة.

ثانياً: الاعتبار الشخصي للشركاء:

إن شركة التوصية من شركات الأشخاص ويترتب على كون شركة التوصية من شركة الأشخاص إلى انّ الغلط في شخص الشريك (بما في ذلك الشريك الموصي) في شركة التوصية يجعل عقد شركة التوصية قابلاً للإبطال لأنّه يعتبر غلط في صفة جوهرية.

إنّ ما يطرأ على شخصية الشريك الموصي لا يؤثر على حياة الشركة، وعليه فإنّ إفلاس الشريك الموصي أو وفاته أو فقدان أهليته او اصابته بعجز دائم لا يؤدي إلى حل الشركة، مالم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك، كما يجدر الأمر أنّه يجوز للشريك الموصي التنازل عن حصته إلى شخص آخر شريطة الحصول على موافقة الشركاء المتضامنين، ويجوز للشركاء الاتفاق في عقد الشركة على خلاف ذلك، أما تنازل الشريك الموصي عن حصّته لشريك آخر متضامن او موصي فلم يضع عليه المشرّع أي قيد، ولا يشترط فيه الحصول على موافقة باقي الشركاء، وذلك لأنّه لا يؤدي إلى دخول شريك جديد، وبالتالي لا يمس بالاعتبار الشخصي الذي تقوم عليه شركة التوصية. ولا يترتب على وفاة أحد الشركاء الموصين انحلال الشركة مالم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك، فالأصل استمرار الشركة مع ورثة الشريك الموصي حيث تؤول حصته إلى ورثته.

ثالثاً: عنوان الشركة:

يتألف عنوان شركة التوصية من أسماء الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين، ولا يجوز أن يدرج اسم أي شريك موصي في عنوان الشركة دون إذنه أو رضاه، حيث يبقى هذا الشريك محتفظاً بصفته كشريك موصي في مواجهة الغير ولا يسأل إلّا في حدود حصته، إذا استطاع اثبات عدم علمه بذلك أو انّه اتخذ الإجراءات اللازمة والكفيلة لمنع حدوث هذا الالتباس كالمطالبة بحذف اسمه من العنوان أو إعلام الغير عن حقيقة صفته، ومبرّر ذلك أنّ من يتعامل مع شركة التوصية يستمد ثقته من ملاءة وسمعة الشركاء المتضامنين.[23]

المطلب الرابع: إدارة شركة التوصية وكيفية اتخاذ القرار

أولاً: إدارة شركة التوصية

تخضع إدارة شركة التوصية لنفس أحكام إدارة شركة التضامن، وذلك من حيث كيفية تعيين المدير وعزله، واعتزاله، وحدود صلاحياته ومسؤولية الشركة عن أعماله ومسؤوليته تجاه الشركة والشركاء.

[23] – المادة /45/ من قانون الشركات السورية

إلّا انّ أحكام شركة التضامن تختلف من حيث لا يجوز للشريك الموصي أن يتولى الإدارة وعليه فإنّه من الممكن أن يتولى إدارة شركة التوصية أحد الشركاء المتضامنين أو جميعهم، أو أي شخص أجنبي عن الشركة.

ولا يحق للشخص الموصي التدخل في إدارة أعمال الشركة تجاه الغير وليس له سلطة تمثيلها ولو كان ذلك بناءً على توكيل.

الشريك الموصي الذي يتدخل في إدارة الشركة يصبح مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها التي تجعل الشركة بسبب تدخله، أو مساهمته في إدارتها مسؤولية الشريك المتضامن، ولا يعد اشتراك الشريك الموصي في أعمال مجلس الشركاء مساهمة منه في إدارة الشركة او تدخلاً في أعمالها. فمن حق الشريك الموصي مراقبة إدارة الشركة بأن يطّلع على دفاتر الشركة، وحساباتها والسجلات الخاصّة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها، وأن يتداول مع الشركاء المتضامنين، أو مع مديري الشركة بشأنها طالما أنّه لا يظهر كمدير حيال الغير وهذا ما يميز الشريك الموصي عن الممول الذي يقدّم قرضا للشركة[24].

ولا يحق له مراقبة أعمالها، أو التدخل فيها، ويذهب جانب من الفقه إلى أنّه لا يجوز أن يقدّم الشريك الموصي حصّته المقدمة للشركة، ويصعب تقويم حصّته عملاً في الشركة فلا يوجد ما يمنع ذلك طالما أنّه لا يتدخل في الإدارة تجاه الغير، والتصويت

[24] – المادة /46/ من قانون الشركات السوري

على القرارات في شركة التوصية يكون للشركاء المتضامنين ما لم يعط العقد للشركاء الموصيين حق التصويت مع مراعاة ما نصّ عليه القانون فيما يتعلق بالتصويت على قرار ضم شريك موصي إلى الشركة، على أنّه إذا تعلّق الأمر بقرارات خاصّة بحياة الشركة ومصيرها من تعديل لعقد الشركة أو حلّها، أو دمجها، فإنّ هذه القرارات لا تكون صحيحة مالم يتفق عليها الشركاء المتضامنون، والموصون في عقد يوقعون عليه جميعهم. ويشهر أصولاً بتسجيله في سجل الشركات لدى أمانة السجل التجاري.[25]

ثانياً: ضم شريك إلى الشركة

قد تحتاج الشركة إلى دعم الائتمان الخاص بها فتعمد إلى إدخال شريك متضامن فيها، كما قد تحتاج إلى زيادة رأسمالها، أو إلى إدخال شريك موصي جديد، ويجوز دخول شريك متضامن جديد في شركة التوصية بموافقة جميع الشركاء المتضامين فيها ولا تشترط موافقة الشركاء الموصين على ذلك.

ويجوز تحويل صفة الشريك الموصي إلى شريك متضامن جديد ولا يصبح الشريك الموصي شريكاً متضامناً في الشركة الّا إذا تمّ ذلك بموجب عقد موقّع من قبله ومن قبل الشركاء المتضامنين، ويتم شهره أصولاً، ويجوز دخول شريك موصي جديد في شركة التوصية بموافقة جميع الشركاء المتضامين بتحويل صفته إلى شريك موصي أمّا

[25] –متري، موسى خليل، والطاس، هيثم حسن. (2018). قانون التجارة /2/ الشركات، منشورات جامعة دمشق كلية الحقوق، دمشق، سورية، 2018. ص 312.

لأنّه أصبح غير قادر على المشاركة بأعباء الإدارة أو رغبة منه في ترك ممارسة التجارة نظراً لانتسابه إلى الوظيفة العامة أو إلى إحدى نقابات المهن العلمية التي تحظر على اعضائها ممارسة التجارة.

ويترتب على تحويل صفة الشريك المتضامن إلى شريك موصي ما يترتب على انسحاب الشريك المتضامن من الشركة من آثار، لذلك لابدّ من حذف اسم هذا الشريك من عنوان الشركة، وتعديل عقد الشركة المودع في سجل الشركات بما يتوافق مع الوضع الجديد للشركة، كما أنّ تحويل صفة الشريك لا يكون له أي أثر قبل شهره. ويبقى الشريك مسؤولاً مسؤولية شخصية وتضامنية غير محدودة من الديوان التي نشأت في ذمّة الشركة قبل شهر تعديل صفته من شريك متضامن إلى شريك موصي.[26]

ثالثاً: اتخاذ القرارات في الشركة.

1- مع مراعاة أحكام المادة (48) يكون التصويت على القرارات في شركة التوصية للشركاء المتضامنين مالم يعط العقد للشركاء الموصيين حق التصويت.

2- تصدر القرارات في الشركة بأغلبية تزيد على نصف رأس المال المملوك من الشركاء المتمتعين بحق التصويت مالم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك.

[26] – المادة 48 من قانون الشركات السوري

3- لا تكون القرارات المتعلقة بتعديل عقد الشركة أو حلّها أو دمجها صحيحة مالم يتفق عليها الشركاء المتضامنون والموصون في عقد يوقعون عليه ويشهر أصولاً.[27]

تطبيق أحكام شركة التضامن على شركة التوصية:

1- تسري على الشركاء المتضامنين في شركة التوصية الأحكام المطبقة على الشركاء المتضامنين في شركة التضامن.

2- تسري على شركة التوصية الأحكام الخاصّة بشركة التضامن المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، وذلك في الحالات والأمور التي لم يرد عليها نص في هذا الباب وبما لا يتعارض مع احكامه.

3-لا يؤدي إفلاس الشريك الموصي أو إعساره أو وفاته أو فقد اهليته أو إصابته بعجز دائم إلى حل الشركة، ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك[28].

[27] – المادة 49 من قانون الشركات السوري

[28] – المادة (50) من قانون الشركات السوري. ص31

المبحث الثاني: الحالات التي يسأل فيها الشريك الموصي عن ديون الشركة والتزاماتها.

بحسب القانون السوري للشركات فإنّ الشريك الموصي في شركات التوصية، لا يتحمل ديون الشركة إلا في حدود قيمة الحصة التي قدمها أو تعهد بتقديمها، على خلاف مسؤولية الشريك المتضامن الذي تعتبر مسؤوليته من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة إلا أنه في بعض الحالات، ويصبح مسؤولاً من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة شأنه في ذلك شأن الشريك المتضامن، وتتجلى هذه الحالات في حالتين هما: حالة إدراج اسمه في عنوان الشركة وحالة تدخله في أعمال التسيير الخارجية.

وعليه سيتم دراسة مسؤولية الشريك الموصي حين إدراج اسمه في عنوان الشركة وعند تدخله في أعمال التسيير الخارجية.

المطلب الأول: في حال إدراج اسم الموصي في عنوان الشركة

في حال قام الموصي بإدراج اسمه في عنوان الشركة أصبح مسؤولاً كشريك متضامن تجاه الغير حسن النية"[29]. ويستفاد من هذا النص أن الشريك الموصي، الذي يدرج اسمه في عنوان الشركة، ينقلب بالنسبة للغير إلى شريك متضامن، يسأل عن ديون الشركة والتزاماتها مسؤولية شخصية وتضامنية غير محدودة بقدر الحصة التي تعهد بتقديمها، بل ويكتسب أيضاً بالنسبة لهم صفة التاجر ويمكن شهر إفلاسه.

[29] – المادة (45) من قانون الشركات. ص29

غير أن هذا الجزاء منوط بكون ذكر اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة قد جاء بناءً على إذن صريح أو ضمني منه عندما تسامح بإدراج اسمه في عنوان الشركة. فإن تحقق ذلك أصبح في مركز الشريك المتضامن في علاقته مع الغير، وعليه فإن تطبيق هذا الجزاء يتطلب توفر شرطين الأول أن يعلم الشريك الموصي بإدراج اسمه في عنوان الشركة، أما الثاني أن يكون الغير حسن النية.

أ- أن يعلم الشريك بإدراج اسمه في عنوان:

لا يعد الشريك الموصي مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها مسؤولية شخصية وتضامنية إلا إذا علم بإدراج اسمه في عنوان الشركة وتسامح بذلك وتغاضى عنه، ذلك أنه كان في مقدوره تفادي النتائج المترتبة على ظهور اسمه في عنوان الشركة بالاعتراض عليه وطلب إزالة اسمه من العنوان، أما إذا لم يكن الشريك الموصي يعلم بالأمر فلا ينسب إليه خطأ، أو إهمال ولا يمكن اعتباره متغاضياً عن إدراج اسمه في عنوان الشركة، وحماية للشريك الموصي، لا يحق للغير، رغم الغلط الذي وقع فيه، الرجوع عليه بوضعه شريكاً متضامناً [30]. ويقع على عاتق الشريك الموصي عبء إثبات عدم العلم أو العلم والاعتراض. ويعد من قبيل الاعتراض اتخاذ الإجراءات اللازمة لحذف اسمه من العنوان وإعلام الغير بحقيقة صفته في الشركة، كأن ينشر في

[30] – طه، مصطفى كمال. (2001). القانون التجاري. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. لبنان. ص 359.

الصحف إثباتاً لصفته الحقيقية وتحذيراً للغير من التعامل مع الشركة استناداً إلى اسمه المذكور في العنوان.

ب- أن يكون الغير حسن النية:

ويعني ذلك أن الغير يجهل بأن الشريك المذكور اسمه في عنوان شركة التوصية إنما هو شريك موصي وليس شريكاً متضامناً، ذلك أن المشرع اشترط لفرض الجزاء أن يكون الغير حسن النية، فجزاء اعتبار الشريك الموصي كشريك متضامن ومسؤول تجاه الغير منوط بحسن النية الغير، ويستند هذا الحكم إلى تطبيق نظرية المظهر، أي وجوب حماية الأوضاع الظاهرة، وظاهر إدراج اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة يدل على أنه شريك متضامن، مما يستلزم حماية الغير حسن النية الذي يقع في غلط حول حقيقة مركز الشريك، أما إذا كان الغير يعلم بأن الشريك هو مجرد شريك موص لم يعد هناك مبرّر لمجاراته باعتباره شريكاً متضامناً تجاه الغير. وبما أن حسن نية الغير مفترضة فإن يجب على الشريك الموصي إثبات علم الغير بصفته، وذلك بكافة وسائل الإثبات، فإذا تمكن من إثبات سوء نيته أو علمه بصفته، تعذر على هذا الغير مطالبة الشريك الموصي كشريك متضامن لأن الهدف من الشهر إعلام الغير، وقد تحقق العلم في هذه الحالة[31]. وجدير بالملاحظة أن علاقة الشريك الموصي بغيره من الشركاء لا تتأثر بهذا الإدراج فيبقى محتفظاً بصفته كشريك موصي لا يسأل إلا في

[31] – الحكيم، جاك. (2017). الشركات التجارية. جامعة دمشق. دمشق. سوريا. ص 290.

حدود حصته، ويكون من حقه أن يرجع عليهم بما دفعه للغير زيادة عن مقدار حصته في الشركة. وإذا كان إدراج اسمه قد تم بدون علمه كان له أن يطالب الشركاء المتضامنين بتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقته جراء هذا العمل[32]

المطلب الثاني: تدخل الشريك الموصي في إدارة الشركة

ذكرنا أن شركة التوصية تضم فئتين من الشركاء: وهما الشركاء المتضامنون من جهة والشركاء الموصون من جهة أخرى. ويحق للشركاء المتضامنين الاشتراك في إدارة الشركة، كما يجوز إسناد إدارة الشركة إلى شخص أجنبي عن الشركة، وهذا لا يعني إسناد هذه الإدارة إلى شريك موصي، وإنما يجب أن يكون شخص من الغير، لما رتّب المشرع من جزاء، على ما سنفصله في حال تدخل الشريك الموصي في الإدارة.

وعليه، يتم إدارة شركة التوصية من قبل مدير يجوز أن يكون من الشركاء المتضامنين أو من الغير، كما يتولى الإدارة بصفته صاحب السلطة العليا فيها مجلس الشركاء والذي تكون قراراته ملزمة لمدير الشركة سواء أكان من الشركاء المتضامنين أم من الغير.

ومع ذلك فقد جاء قانون الشركات ببعض الأحكام الخاصة، التي يقتضي ذكرها، فيما يتعلق باتخاذ القرارات في الشركة. ذلك أن القرارات في شركة التوصية تصدر بأصوات الشركاء المتضامنين فقط ما لم يعط عقد تأسيس الشركة للشركاء الموصين حق

[32] – العريني، محمد فريد، ومحمد السيد الفقي. مرجع سابق. ص 406.

التصويت[33]. كما تصدر القرارات في مجلس الشركاء بالإجماع ما لم ينص عقد الشركة على عقد الاكتفاء بأغلبية معينة[34]. على أنه إذا تعلق الأمر بقرارات خاصة بحياة الشركة ومصيرها كتعديل عقد الشركة أو حلها أو دمجها، فإن هذه القرارات لا تكون صحيحة ما لم يتفق عليها الشركاء المتضامنون والموصون في عقد يوقعون عليه جميعهم ويشهر أصولا بتسجيله في سجل الشركة لدى أمانة السجل التجاري.

المطلب الثالث: منع الشريك الموصي من التدخل في الإدارة

أولاً – المبدأ ومبرراته: نصت الفقرة الأولى من المادة 46 من قانون الشركات على أنه:

"لا يحق للشريك الموصي التدخل في إدارة أعمال الشركة تجاه الغير وليس له سلطة تمثيلها ولو كان ذلك بناءً على توكيل..." يستفاد من هذا النص أن الشريك الموصي لا دخل له في إدارة الشركة. فلا يجوز أن يقوم بعمل من أعمال الإدارة، أو أن يكون مديراً للشركة، وإنما يجب أن تكون الإدارة لأحد الشركاء المتضامنين أو لشخص أجنبي عن الشركة.

وعليه لا يجوز للشريك الموصي أن يشتري نيابة عن الشركة أو أن يعبر عن إرادتها حتى ولو وافق جميع الشركاء المتضامنين والموصين. ولا يقتصر هذا الحظر على

[33] – المادة (1/49) من قانون الشركات. ص31

[34] – المادة (2/49) من قانون الشركات. ص31

إبرام العقود وإنما يشمل أيضاً الأعمال الممهدة لعقدها كالتفاوض عن الشركة من أجل تصرف قانوني ما، كما ليس للشريك الموصي إلزام الشركة حيال الغير بعمله غير المشروع لانتفاء نيابته عنها أو تبعيته لها.

ويقوم حظر تدخل الشريك الموصي في إدارة أعمال الشركة على اعتبار مزدوج الأول وجوب حماية الغير، والثاني هو وجوب حماية الشركاء المتضامنين[35].

فحماية الغير، كما هو الحال في قاعدة منع ذكر اسم الموصي في عنوان الشركة، تقضي أن مسؤولية الشريك الموصي عن ديون الشركة محدودة بالحصة المالية التي يقدمها للشركة، وقد يوحي تدخله في أعمال الإدارة للغير أنه شريك متضامن مسؤول مسؤولية غير محدودة عن ديون الشركة فيوليها ائتماناً كبيراً اعتماداً على أمواله، ثم يتبين بعد ذلك أنه شريك موص لا يسأل إلا في حدود حصته، لذلك حظر المشرع على الموصي التدخل في أعمال إدارة الشركة ليدفع هذا الخطأ الذي يقع فيه الغير.

وقد يعترض على هذا التبرير أن في مقدور الغير الاطلاع على عقد الشركة المشهر في سجل التجارة ليعلم أن الشريك الذي يتعامل معه إنما هو شريك موصي غير مسؤول إلا في حدود حصته، ومن ثم يمتنع عليه الاحتجاج بإهماله أو تقصيره أو أنه يكفي أن يصرح الشريك الموصي في حال تصرفه عن الشركة عن صفته، ويرد على ذلك أن الحياة التجارية تقوم على السرعة مما لا يتيسر معه عملياً الرجوع إلى ملخص

[35] – مكناس، جمال الدين. (2018). القانون التجاري (2). منشورات الجامعة الافتراضية. دمشق. ص148

عقد الشركة المشهر للتحري عن صفة الشريك الذي يتعامل معه الغير، كما أن مبرر المنع ليس مرده هذا السبب لوحده وإنما لسبب آخر سنبينه، يتعلق بحماية الشركاء ومنعاً للاحتيال على القانون.

أما بالنسبة لحماية الشركاء المتضامنين، فإن مسؤولية الشريك الموصي المحدودة قد دفعه إلى عدم اتخاذ الحيطة وبذلك العناية اللازمة إذا ما سمح له بتولي إدارة الشركة، ومن شأن ذلك الإضرار بالشركاء المتضامنين الذين يسألون عن ديون الشركة في جميع أموالهم. فلا يقبل أن يتحمل الشركاء المتضامنون مخاطر أخطاء الشريك الموصي الذي لا يحسن أعمال الإدارة بسبب اطمئنانه إلى مسؤوليته المحدودة عن ديون الشركة والتزاماتها.

ولا يجوز الاعتراض على ذلك بأن الشركاء المتضامنين قد أساءوا اختيار شركائهم الموصين الذين خالفوا حظر التدخل في الإدارة، مما عرضهم للمسؤولية تجاه دائني الشركة، ولا شأن لحسن اختيار الشريك الموصي بتدخله في إدارة الشركة، وليس هناك ثمة ما يمنع تدخل المشرع بحماية الشركاء المتضامنين من سواء اختيارهم لشركائهم الموصين في شركة التوصية وعليه فرض المشرع هذا الحظر[36].

[36] – مكناس، جمال الدين. (2018). القانون التجاري (2). مرجع سابق. ص 149

ثانياً – نطاق المنع من التدخل في الإدارة:

لما كان منع الشريك الموصي التدخل في إدارة أعمال الشركة، وفقا للرأي الراجح، مقصوداً به حماية الغير الذي يتعامل مع الشركة، فمن الطبيعي أن يقتصر نطاقه على أعمال الإدارة الخارجية المتصلة بصلة الشركة بالغير، وعليه يجب التمييز بين فئتين من أعمال الإدارة. ما يعرف بأعمال الإدارة الخارجية وما يعرف بأعمال الإدارة الداخلية.

1-**أعمال الإدارة الخارجية:** وهي تلك الأعمال المتعلقة بعلاقة الشركة بالغير، كأن يعمل الشريك الموصي مديرا للشركة أو أحد فروعها، أو أن يبيع ويشتري، يؤجر ويستأجر باسم الشركة ولحسابها، أو أي عمل يفضي إلى دخول الشركة في علاقة قانونية مع الغير، تجعلها دائنة أو مدينة للغير، ويعود تقدير عمل ما من قبيل أعمال الإدارة الخارجية إلى قاضي الموضوع بما له من سلطة تقديرية دون معقب على قضائها من محكمة النقض، لأن ذلك يتعلق بمسألة من مسائل الواقع[37].

2-**أعمال الإدارة الداخلية:** وهي تلك الأعمال التي تتم داخل الشركة دون أن يكون للغير شأن بها. ذلك أنه يجوز للشريك الموصي إتيانها، لأن قيامه بها لا يؤدي على إيقاع الغير في غلط ما.

[37] – مكناس، جمال الدين. (2018). القانون التجاري (2). مرجع سابق. ص 150

وعليه يحق للشريك الموصي أن يشترك في أعمال مجلس الشركاء ولا تعد هذه المشاركة مساهمة منه في إدارة الشركة أو تدخلا فيها أو أعمالها، كما يحق للشريك الموصي أن يطلع على دفاتر الشركة وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها وأن يتداول مع الشركاء المتضامنين أو مع مديري الشركة بشأنها مادة 46/2 من قانون الشركات ولا يجوز حرمان الشريك الموصي من المشاركة في تلك الأعمال، سواء في عقد تأسيس الشركة أو بموجب قرار لاحق، ذلك أن من شأن حرمانه من المساهمة في إدارة الشركة، وفقاً لما أشرنا إليه أعلاه، القضاء على نية المشاركة التي تعد ركناً من أركان عقد الشركة.

كما أن منع تدخل الشريك الموصي في أعمال الإدارة لا يمنع من إمكانية تعامله مع الشركة بالبيع والشراء أو بغيرها من التصرفات القانونية، ذلك أن منع الشريك الموصي يقتصر على تمثيل الشركة والتعبير عن إرادتها، وبالتالي لا ينشأ العارض بين مصلحة الشركة كشخص اعتباري ومصلحة الشريك الموصي الشخصية.

ولابد من الإشارة إلى أن مبدأ منع تدخل الشريك الموصي في أعمال الإدارة لا يحول دون قيامه بأي عمل داخل الشركة، أو تولي منصب فيها، كأن يعمل محاسباً أو

مهندساً أو محامياً في الشركة، طالما أنه لا يمثل الشركة تجاه الغير، ولا يحدث ذلك لبساً في صفته ما دام يظهر كعامل لا كنائب قانوني عن الشركة[38].

ثالثا – جزاء مخالفة المنع من التدخل في الإدارة

1-**مضمونه:** تكفل المشرع بتقرير الجزاء على مخالفة مبدأ منع الشريك الموصي من التدخل في إدارة أعمال الشركة تجاه الغير أو تمثيلها بناءً على توكيل، فنص في نفس الفقرة الأولى من المادة 46 من قانون الشركات على أنه إذا خالف الشريك الموصي هذا المنع عد مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها التي تحملتها الشركة بسبب تدخله أو مساهمته في إدارتها مسؤولية الشريك المتضامن"، وعليه فقد قصر المشرع مسؤولية الشريك الموصي التضامنية على الديون والالتزامات التي تحملتها الشركة بسبب تدخله أو مساهمته في إدارتها، وحسناً فعل ذلك أنه وبموجب أحكام الفقرة الثالثة من المادة 314 من قانون التجارة الملغى، كان جزاء الشريك الموصي إذا خالف هذا المنع أنه يصبح مسؤولاً بوجه التضامن حتى النهاية مع الشركاء المتضامنين عن الالتزامات الناشئة عن عمله الإداري فتكون التبعة الملقاة عليه محصورة في النتائج الناجمة عن الأعمال التي تدخل فيها" وهذا أمر وجوبي[39]، وأما شاملة لجميع ديون الشركة على نسبة عدد تلك الأعمال وجسامتها وهذا أمر جوازي يعود

[38] – القليوبي، سميحة. (2016). الشركات التجارية. دار النهضة، ط7. بيروت. لبنان. ص 355.

[39] – مكناس، جمال الدين. (2018). القانون التجاري (2). مرجع سابق. ص 151

تقديره لمحكمة الموضوع تستهدي به حسب أهمية الأعمال التي يقوم بها وخطورتها وحسب تكرارها، بحيث أصبحت كافية لكي يتولد لدى الغير الاعتقاد بأن هذا الشريك شريك متضامن، فيجوز للمحكمة أن تؤاخذه عن كافة ديون الشركة والتزاماتها التي ترتبت منذ تدخله بالإدارة دون استثناء.

ويستوي بالنسبة للغير أن يكون الشريك الموصي قد تدخل في إدارة أعمال الشركة بناءً على توكيل من الشركاء المتضامنين أو بدون توكيل منهم. ذلك أن الغير لا شأن له بعلاقات الشركاء فيما بينهم ويكفيه أن الشريك الموصي تدخل في أعمال الإدارة الخارجية للشركة. ويذهب بعض الفقه [40] والقضاء إلى قصر هذا المؤيد على الغير حسن النية، فإذا أثبت الشريك الموصي أن الغير الذي تعامل معه كان عالماً بصفته تعذر عليه مطالبته كشريك متضامن.

ونرى أنه لا يشترط لاعتبار الشريك المخالف للمنع مسؤولاً كشريك متضامن، أن يكون الغير حسن النية، أي لا يعلم انه بصدد التعامل مع شريك موص وليس شريكاً متضامناً، ذلك أن المشرع لم يشترط حسن النية لدى الغير، خلافاً لحكم حظر إدراج اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة، ولا يمكن تفسير ذلك إلا باعتبار مبدأ منع الشريك الموصي من التدخل في أعمال الشركة مقررة المصلحة الشركاء المتضامنين وليس فقط حماية للغير.

[40] – الحكيم، جاك. الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 293

2-**أثره:** يثور التساؤل عن أثر مسؤولية الشريك الموصي مسؤولية تضامنية نتيجة تدخله في إدارة أعمال الشركة الخارجية، على اكتسابه صفة التاجر نتيجة ذلك، وأثر هذا الجزاء على علاقته بباقي الشركاء.

أ- مدى اكتساب الشريك الموصي صفة التاجر:

إن اعتبار الشريك الموصي مسؤولاً مسؤولية تضامنية عن ديون الشركة والتزاماتها التي تحملتها الشركة بسبب تدخله أو مساهمته في إدارتها ليس من شأنه إضفاء صفة التاجر عليه.

ويترتب على ذلك أن إفلاس شركة التوصية لا يستتبع شهر إفلاسه، أما إذا تكررت مساهمته وتدخله في الإدارة وكانت من الأهمية بمكان، وأصبحت مسؤوليته تضامنية، فإنه يكتسب صفة التاجر، ويترتب على شهر إفلاس الشركة شهر إفلاسه أيضاً، ويمكن ملاحقته، عند الاقتضاء، بجرائم الإفلاس التقصيري أو الاحتيالي، وقد لجأ الاجتهاد القضائي الفرنسي إلى مثل هذه المؤيدات الشديدة عندما تبين له أن الشريك الموصي شريكاً صورياً وهو في الحقيقة أهم شريك متضامن.

ب- أثره في مواجهة الشركاء

إن مسؤولية الشريك الموصي عن ديون الشركة والتزاماتها على وجه التضامن بسبب تدخله في الإدارة الخارجية للشركة، يستوجب التمييز بين أن يكون هذا التدخل قد تم باتفاق وتفويض مع شركائه، فعندئذ، يقتصر أثر الجزاء في علاقته مع الغير، ويبقى

متمتعاً بمركزه القانوني كشريك موصي بالنسبة لشركائه، ويحق له الرجوع عليهم بما دفعه من ديون الشركة زيادة على حصته، لأن حظر تدخله هنا استهدف حماية الغير، وتنازل الشركاء عن الحماية، بتفويضه إدارة الشركة ويرجع عليهم بناءً على قواعد الوكالة.

أما إذا كان تدخله بالإدارة تم بدون توكيل أو اتفاق مع شركائه، فإن هذه الأعمال لا تلزم الشركة على الإطلاق، ويعد كأنه تصرف باسمه ولحسابه الخاص، فيما عدا الحالات التي يمكنه الرجوع فيها على الشركة تطبيقاً لقواعد الإثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها، أو على أساس أحكام الفضالة بحيث لا يحق للشريك الموصي أن يسترد ما يجاوز قيمة حصته إلا في حدود ما أفادت به الشركة من العمل الذي قام به الشريك[41].

خلاصة الفصل النظري:

تعد شركة التوصية البسيطة أحد أنماط شركات الأشخاص، وتقوم على مزيج بين خصائص عقد الشركة وعقد القرض، ويمكن أن تتكوّن هذه الشركة من شخصين فقط، أحدهما يقدّم المال والآخر يقدّم الجهد والخبرة، أي أن أحدهما شريك متضامن يتحمل المسؤولية الشخصية عن التزامات الشركة، والآخر شريك موصي يقتصر دوره غالباً على تقديم الحصة المالية دون التدخل في إدارة الشركة، وبحسب قانون الشركات

[41] – دويدار، محمد هاني.(2008). القانون التجاري. دار النهضة العربية للتوزيع والنشر. الطبعة السادسة. ص 463.

وضع المشرّع مجموعة من الخصائص لشركة التوصية وهي اختلاف المركز القانوني بين الشركاء، والاعتبار الشخصي للشركاء، عنوان الشراكة، وتخضع إدارة شركة التوصية لنفس أحكام إدارة شركة التضامن، إلّا انّ أحكام شركة التضامن تختلف من حيث لا يجوز للشريك الموصي أن يتولى الإدارة وعليه فإنّه من الممكن أن يتولى إدارة شركة التوصية أحد الشركاء المتضامنين أو جميعهم، أو أي شخص أجنبي عن الشركة، وبحسب القانون السوري للشركات فإنّ الشريك الموصي في شركات التوصية، لا يتحمل ديون الشركة إلا في حدود قيمة الحصة التي قدمها أو تعهد بتقديمها، على خلاف مسؤولية الشريك المتضامن الذي تعتبر مسؤوليته من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة إلا أنه في بعض الحالات، وتتجلى هذه الحالات في حالتين هما: حالة إدراج اسمه في عنوان الشركة وحالة تدخله في أعمال التسيير الخارجية.

الفصل الثالث: الدراسة العملية

دراسة حالة

تمهيد

تبين دراسة الحالة وجود دعوى قضائية بين طرفين حيث يمثل الطرف الأول وهي الجهة المدعية المتمثلة بـ(م.ج. وهـ. ج. وع. ج.) بإقامة دعوى تهدف لإبطال القرار المخاصم والحكم لها بالتعويض جراء وقوع الهيئة المشكو منها بالخطأ المهني الجسيم لأسباب الهفوة عنها بلائحة الدعوى وحيث أن القضية الأصلية المتفرعة عنها دعوى المخاصمة هي القضية التنفيذية المِتضمنة طلب تنفيذ شيك بلا رصيد المحرر من قبل المنفذ عليه م. ج. وشركاه لصالح الجهة الثانية المدعى عليها (م. ع.) والمسحوب على بنك الشام وحيث أنه يتضح من شهادة تسجيل الشركة المنفذ عليها شركة م. ج. وشركاه أنها شركة توصية بسيطة وأن الشريك م. ج. هو شريك متضامن بينما يتضح أن الشريكين هـ. وع.ج. هما شريكان موصيان وحيث أن رئيس التنفيذ قد أصدر قراره المتضمن رفع الحجز التنفيذي عن أموال الشريكين الموصين وإبقاء الحجز على أموال المنفذ عليه الشريك المتضامن م. ج. وقد بادر طالب التنفيذ لاستئناف القرار حيث صدر القرار المخاصم المتضمن أن الجهة المنفذ عليها تملك شركتان بالسجل التجاري إحداهما تضامنية والثانية توصية بسيطة

وأن رئاسة التنفيذ حجزت على حصص الشركاء وأموالهم الشخصية ضماناً لتحصيل الشيك إلا أن الجهة المنفذ عليها طلبت رفع الحجز عن أموالهم فيما يتعلق بالشريكين الموصين كونهما لا يسألان إلا بحدود حصتهما برأس المال وحيث أن رئيس التنفيذ قد

استجاب لطلب الشريكين الموصين وقرر رفع الحجز عن أموالهم وحيث أنه استناداً لأحكام قانون الشركات النافذ فإن الشريك المتضامن يكون مسؤولاً عن ديون الشركة بأمواله بالشركة وأمواله الشخصية أما الشريك الموصي فلا يسال إلا بحدود حصته برأس المال عن ديون الشركة.

أطراف النزاع

الجهة المدعية: ع.ج. وهـ.ج. وم.ج.

الجهة المدعى عليها: م.ع.

الوقائع: تقدمت الجهة المدعية باستدعاء دعواها أفادت أنه نتيجة لحل الخلافات بين الجهة المدعية والمدعي عليها بشكل ودي فقد أبرأ المدعى عليه ذمة الجهة المدعية من كل ما له بذمتهم كما أقر المدعى عليه بالتنازل عن كافة العقود الموقعة من قبل الجهة المدعية لمصلحته، وتنازل عن كافة الدعاوى المقامة من قبله بحقهم وتنازل عن الشيكات وعن الدعاوى المقامة بخصوصهم والمسحوبة على بنك الشام والحق المدعى به أمام المحاكم ودوائر التنفيذ، كما تم التنازل عن عقد بيع محل الجعفي للمرايا وعن الدعاوى المقامة بخصوصه وعن عقد توريد الشعير الموقع بينه وبين م.ج.

لذلك تقدمت الجهة المدعية بدعواها التمست تثبيت الإقرار والتنازل والإبراء الموقع بين الطرفين.

والتمست اتخاذ القرار بوقف تنفيذ الإجراءات التنفيذية بالملف التنفيذي رقم 1402 سندات موضوع الشيك لحين البت بالدعوى بحكم مبرم.

في المناقشة والتطبيق العملي:

لما كانت الجهة المدعية قد أرفقت بالدعوى إقرار تنازل وإسقاط وإبراء صادر عن المدعى عليه م.ع. وحفظ في صندوق المحكمة وحيث أن الجهة المدعى عليها حضرت وأنكرت صك الإقرار والتنازل المبرز في الملف وحيث أن المحكمة قد أجرت الخبرة الفنية على وثيقة الإبراء وجاء تقرير الخبير على الشكل التالي: أن التوقيع موضوع الخبرة صحيح وعائد للمدعى عليه م. ع. والبصمة موضوع الخبرة مختلفة وغير متطابقة مع بصمتي المدعي عليه وحيث أن المحكمة وبعد اطلاعها على وثائق الدعوى قد تبين لها توفر عنصر العجلة كما ترى ما يرجح وجود مانع بوقف التنفيذ استناداً لظاهر الأوراق ولا سيما صك الإقرار والتنازل.

فقد قرر القاضي:

1- وقف تنفيذ الإجراءات بالملف التنفيذي رقم 2017/888 موضوع الشيك حتى البت بالدعوى بحكم مبرم لقاء كفالة مالية مقدارها 10 آلاف.

2- تكليف طرفي الدعوى تقديم أقوالهم ودفوعهم النهائية ودفعة واحدة وإمهالهم لذلك لمرة واحدة ونهائية.

3- تضمين الطرف الخاسر من حيث التمييز بالرسوم والمصاريف والأتعاب.

جاء قرار محكمة البداية المدنية الثانية بوقف تنفيذ الإجراءات التنفيذية صحيح وفي محله القانوني حيث أن المثابرة على التنفيذ فيه إضرار كبير بحق الجهة المنفذ عليها وضياع للحقوق وخاصة ومع إبراز الجهة المدعية عقد إبراء وتنازل عن شيكات موقع من المدعى عليه.

ولكن كان يجب على المحكمة أن تقرر إعادة الخبرة خاصة مع ورود تقرير الخبير بعدم تطابق بصمة المدعى عليه مع مضمون السند فكان من الأجدر على المحكمة أن تقرر إعادة الخبرة، ومع ذلك فإن قرار وقف التنفيذ جاء صحيحاً وفي محله القانوني فقد نصت المادة 79 أصول محاكمات مدنية على:

– يقصد بالأمور المستعجلة المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت.

– يحق لقاضي الأمور المستعجلة أن يقرر بناء على الطلب المقدم إليه وقبل دعوة الخصوم إجراء معاينة أو خبرة وذلك في حالة العجلة الزائدة.

كذلك نصت المادة 202 من قانون أصول محاكمات مدنية على:

يجوز للمحكمة عقب انتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم في جلسة ويجوز لها تأجيل إصداره إلى جلسة أخرى قريبة تحددها.

لذلك جاء قرار القاضي في وقف التنفيذ في محله القانوني في رأيي استناداً إلى ظاهر الأوراق.

في الوقائع:

اتفق المدعي مع المدعى عليه على توريد مادة الشعير وفق شروط عقد اتفاق والتزامات متبادلة ولم ينفذ المدعى عليه م. ع. التزاماته رغم مطالبة المدعي له بذلك حيث أوهم المدعى عليه المدعي بأنه مستعد لتنفيذ العقد وقبض من الجهة المدعية مبلغاً وقدره 352 مليون ليرة سورية وتحرير شيكات ضمان لتنفيذ العقد لقاء أن يستلم المدعى عليه الشعير البلدي وبعد ذلك قام المدعي بالذهاب إلى مستودعات المدعى عليه فوجدها فارغة واحتفظ المدعى عليه بالنقود والشيكات وبذلك أصبح المدعى عليه مديناً للمدعي بكامل قيمة الشعير البلدي وتكون أمواله ضامنة للوفاء إلا أن المدعى عليه أخذ بالمماطلة والتسويف أنه سوف يسلمه الكمية المتفق عليها إلا أنني تفاجأت أنه قام بالاتفاق مع محامي شركته المذكور وقام بوضع الشيكات بالتنفيذ ليقوم بالضغط علي حتى لا أطالبه بالبضاعة فأخذ يهددني بالشيكات حتى لا أطالب بحقي الذي هو إضافة لتنفيذ العقد وليس وسيلة للوفاء وتبين لي أني وقعت ضحية نصب واحتيال.

قرار مستعجل 2:

بعد ذلك قامت الجهة المدعى عليها باستئناف القرار الصادر عن محكمة البداية التجارية الثانية بدمشق رقم 359 لعام 2017 والمتضمن وقف تنفيذ الملف التنفيذي وبينت أسباب الاستئناف كالتالي:

1- لم تلتفت المحكمة إلى طلب الجهة المستأنفة لإعادة الخبرة.

2- تجاهلت المحكمة الإقرار الذي صدر عن الجهة المستأنف عليها أمام محكمة البداية التجارية الثانية أساس 1184 لعام 2015.

3- الدعوى موضوع القرار المطلوب استئنافه تقوم في أصلها على مخالفة القانون.

4- كيف لمحكمة تجارية أن توقف تنفيذ ملف تنفيذي موضوعه جزائي.

5- تجدر الإشارة إلى أن الجهة المستأنف عليها قد استحصلت على صورة عن قرار وقف التنفيذ موضوع الاستئناف قبل أن يصبح قطعياً.

في القضاء والقانون والحكم:

الاستئناف بالشكل: مقدم وفق الأوضاع المقررة قانوناً فهو مقبول شكلاً.

ولما كانت الجهة المدعية هـ. ج. وم. ج. والمرحوم ع. ج. أولاد ي. ج. قد أقامت الدعوى ضد المدعى عليه المستأنف م.ع. أمام محكمة الدرجة الأولى ضمنه طلباً فرعياً مستعجلاً التمست فيه:

- وقف تنفيذ الإجراءات التنفيذية بالملف التنفيذي رقم 1402 سندات وموضوع الشيك 079 لحين البت بالدعوى بحكم مبرم.

- وذلك استناداً إلى أنه نتيجة لحل الخلافات ودياً بين الجهة المدعية وبين المدعى عليها فقد أبرأ المدعى عليه ذمة الجهة المدعية من كل ما له بذمته.

- وقد أشفعت الجهة المستأنف عليها المدعية دعواها بسند إقرار وتنازل وإشعار إبراء ذمتي فذيل باسم وتوقيع وبصمة المدعى عليه.

– وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى حضرها المستأنف عليه ي. ج.

ولما كانت محكمة الدرجة الأولى ونتيجة المحاكمة أمامها أصدرت القرار المستأنف الذي خلصت فيه إلى:

* وقف الإجراءات بالملف التنفيذي رقم 888 لعام 2015 موضوع الشيك رقم 079 حتى البت بالدعوى بقرار مبرم.

– ولعدم قناعة الجهة المدعى عليها بهذه النتيجة فقد بادرت إلى استئنافه للأسباب التي ساقتها في لائحة استئنافها والتمست:

1– فسخ القرار.

2– إعادة الخبرة.

– ولما كانت الجهة المستأنفة حضرت الدعوى على يد وكيلها المحامي ..... الذي أنر وكرر ودفع بأنه تم إخراج السند من هذه الدعوى.

– ولما كان المستأنف عليهم حضروا الدعوى على يد وكيلهم الأستاذ ..... الذي أبدى الدفوع الآتية:

1– الاستئناف مقدم خارج المدة.

2– لا يوجد في ملف الدعوى ما يشير إلى تدخل ع. ح.

3– قرار وقف التنفيذ قد بني على موجباته.

4– قرار وقف التنفيذ قد استند إلى الخبرة الفنية التي جرت بإشراف المحاكمة.

5- المادة 9 بينات نصت على السند العادي.

6- أثار المستأنف دفوعاً موضوعية بخصوص دعاوى جزائية.

نلتمس رد الاستئناف شكلاً.

- رد الاستئناف موضوعاً وتصديق القرار المستأنف.

- ولما كان طلب وقف الإجراءات التنفيذية هو طلب وقتي مستعجل يجاب أو يجب اعتماداً على ظاهر المستندات المبرزة في الملف والأدلة الداحضة فيه والتي توفر أسباب وقف التنفيذ من عدمه.

ولما كان الطلب المستعجل يقوم على أساسين هما:

1- حالة العجلة.

2- الخشية من فوات الوقت.

- ولما كانت المحكمة تنظر الطلب المستعجل استناداً إلى ظاهر المستندات وفق الوقائع دون تعد على الموضوع.

ولما كان يحظر على القضاء المستعجل البحث في طلب إجراء الخبرة الفنية بالتزوير كون البحث في ذلك يعود لقاضي الموضوع الأمر الذي يوجب رد طلب إعادة الخبرة أمام هذه المحكمة كونها تنظر الاستئناف بهيئة قضاء مستعجل.

ولما كانت الجهة المستأنفة تعيب على المحكمة مصدرة القرار المستأنف تجاهلها لإقرار الدعوى رقم 2015/1184 بداية تجارية تأمين.

– ولما كان لا يمكن الأخذ بهذا كونه دفع بالموضوع الذي يتعين رده.

– ولما كان حضور أحد ورثة المدعى المرحوم ع. ج. وهو ابن ي.ج. أصالة وإضافة أمام محكمة الدرجة الأولى يوجب رد سبب الاستئناف الثالث إعمالاً لنص المادة 14 ف1 أصول محاكمات.

– ولما كان الشيك من الأسناد التجارية وهو موضوع ملف تنفيذ مدني وليس مطروحاً أمام القضاء الجزائي الأمر الذي يوجب رد سبب الاستئناف الرابع.

– ولما كان طلب وقف التنفيذ تبعاً لما تم بيانه آنفاً هو إجراء وقتي يعود للمحكمة تقدير مدى المدة التي تراها مناسبة لتوفير الضرر الذي يمكن أن ينشأ على الاستمرار بالتنفيذ ولما كان هذا التقدير يجب أن يستند على جملة من العناصر منها:

1– ماهية النزاع.

2– العجلة في فصل النزاع.

3– الآثار المترتبة على وقف التنفيذ.

ولما كانت هذه المحكمة وبأخذها بالحسبان العناصر المذكورة آنفاً ترى أن وقف التنفيذ لمدة سنة يوفر درء الضرر الذي يمكن أن تتعرض له الجهة المستأنف عليها المدعية نتيجة فوات الوقت في حال الاستمرار بالإجراءات التنفيذية ولا ترتب تأخيراً لإجراءات التنفيذ ترتب عليها آثاراً فادحة في حال عدم ثبوت الدعوى الأمر الذي يجعل هذه المحكمة تقرر فسخ القرار المستأنف جزئياً لجهة الفقرة الحكمية الأولى منه.

ولما كانت هذه الدعوى بوضعها الراهن جاهزة للحكم.

وعملاً بالمواد 14-17-229 أصول محاكمات والقانون رقم 1 لعام 2012 تقرر بالاتفاق:

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: قبول الاستئناف موضوعاً وفسخ القرار المستأنف جزئياً والحكم بالآتي:

1- تعديل الفقرة الحكمية الأولى من القرار المستأنف لتصبح على الشكل الآتي:

وقف الإجراءات التنفيذية بالملف رقم أساس 888 سندات لعام 2017 بيوع دائرة تنفيذ دمشق وذلك لمدة ستة أشهر تسري من تاريخ صدور هذا القرار من 2018/4/11 لغاية 2018/10/10 على ذات الكفالة المسددة.

2- تصديق باقي فقرات القرار المستأنف.

3- إعادة نصف إعادة نصف تأمين الاستئناف إلى ملفه أصولاً وإعادة النصف الثاني إلى ملفه.

رابعاً: إعادة الملف إلى مرجعه.

خامساً تضمين الطرفين مناصفة الرسم.

قرار صدر مبرماً بتاريخ 2018/4/11 وأفهم علناً حسب الأصول.

جاء قرار محكمة الاستئناف المدني بوقف الإجراءات التنفيذية لمدة 6 أشهر صحيح وفي محله القانوني لجهة رد بعض أسباب الاستئناف وتصديق الباقي حيث أثارت

الجهة المستأنفة م.ع. دفع جديد ألا وهو إقرار صادر عن جهته مستأنف عليها أمام محكمة بداية تجارية ثانية أساس 1184 لعام 2015 وهو دفع جديد لا يمكن إثارته بالاستئناف كونه يفوق على الجهة المستأنف عليها درجة من درجات التقاضي كذلك أثارت الجهة المستأنفة في أسباب استئنافها عيباً لمحكمة تجارية إلى توقف تنفيذ ملف تنفيذي موضوعه جزائي وهذه الإثارة في غير محلها القانوني كون الشيك هو من الأسناد التجارية وهو موضوع ملف تنفيذي مدني وليس مطروحاً أمام القضاء الجزائي.

وقد طلبت الجهة المستأنفة من المحكمة إعادة الخبرة حيث أنه بالقانون يحظر على القضاء المستعجل البحث في طلب إجراء خبرة فنية بالتزوير كون البحث في ذلك يعود لقاضي الموضوع الأمر الذي يؤكد صحة قرار محكمة الاستئناف برد الطلب.

كذلك أشارت الجهة المستأنفة إلى أن الدعوى موضوع القرار المطلوب استئنافه تقوم في أصلها على مخالفة القانون لجهة حضور أحد الورثة أمام محكمة الدرجة الأولى وهو دفع غير صحيح حيث نصت المادة 14 قانون أصول محاكمات مدنية على أنه يجوز لأحد الورثة أن ينتصب خصماً عن الباقين بصفته ممثلاً لهم في التركات التي لم تقرر تصفيتها، وذلك في الدعاوى التي تقام بحق سواء أكان للمتوفى أم عليه. وكذلك نصت المادة 17 أصول محاكمات على المحكمة في جميع الأحوال التثبت من توافر الأهلية أو من صحة التمثيل أو الإذن.

ونصت المادة 229 أصول محاكمات مدنية:

– يجوز استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أياً كانت المحكمة التي أصدرتها وتبت المحكمة المختصة في هذا الاستئناف بقرار لا يقبل أي طريق من طرق الطعن.

واستناداً إلى ما تقدم فقرار محكمة الاستئناف بوقف الإجراءات بشكل مؤقت جاء صحيحاً وفي محله حيث أنه طلب وقف الإجراءات التنفيذية هو طلب وقتي مستعجل كان استناداً على ظاهر الأوراق المبرزة في الملف والأدلة الناهضة فيه ويعود للمحكمة تقدير المدة التي تراها مناسبة لدرء الضرر الذي يمكن أن ينشأ عن الاستمرار بالتنفيذ.

بعد ذلك قامت الجهة المستأنفة من م. ع. باستئناف القرار الصادر عن رئيس التنفيذ المدني بدمشق تاريخ 2016/5/18 بالملف أساس 1402 لعام 2019 المتضمن من حيث النتيجة رفع الحجز التنفيذي الملغى على أموال المنفذ عليهما ع.ج. وهـ. ج. في الملف وإبقاء الحجز التنفيذي على م. ج. فقط حيث في الوقائع أبرز هـ وع.ج. الحقيقي كتاب صادر عن بنك الشام رقم 106 تاريخ 2016/5/15 وأبرزوا شهادة تسجيل شركة لدى مديرية التجارة الداخلية أن الشركة هي شركة توصية بسيطة وأن م. ج. هو شريك متضامن في حين أن ع. ج. وهـ.ج. هم شركاء موصيان لذلك قرر القاضي رفع الحجز التنفيذي عن أموالهم وإبقاء الحجز على أموال م. ج. الشريك المتضامن في الشكل الاستئنافي مقدماً وفق الأوضاع المقررة قانوناً فهو مقبول شكلاً.

في الموضوع: لما كان مطرح التنفيذ هو الشيك الصادر عن شركة م. ج. وشركاه ولم يتم تحديد الشركة بموجبه ولما كانت الجهة المنفذ عليها شركة م. ج. وشركاه مسجل على اسمها شركتان في السجل التجاري في ريف دمشق واحدة قضائية والثانية توصية بسيطة وفق السجلين التجاريين المرفقين، وحيث أن كتاب بنك الشام الموجه إلى رئاسة التنفيذ لا يمكن الاعتماد عليه في القرار كون بنك الشام ليس طرفاً في الملف التنفيذي، وحيث أن ما أثاره المستأنف عليهم م. ج. وشركاه هو بحث في الموضوع يخرج عن اختصاص دائرة التنفيذ وحيث أن ما جاء بلائحة الاستئناف ينال من القرار المستأنف لذلك تقرر بالإجماع:

1- قبول الاستئناف شكلاً.

2- قبوله موضوعاً وفسخ القرار المستأنف.

3- إعادة بدل التأمين الاستئنافي لملفه.

4- تضمين الجهة المستأنف عليها الرسوم والمصاريف.

5- إعادة الملف لمرجعه أصولاً.

قراراً مبرماً صدر في غرفة المذاكرة تاريخ 2016/5/23.

جاء قرار محكمة الاستئناف الغرفة الأولى في دمشق الناظرة في القضايا التنفيذية غير صحيح على الإطلاق وفي غير محله القانوني لعدة أسباب سوف أقوم بتوضيحها، حيث أهملت المحكمة أوراق منتجة بالدعوى وهو كتاب بنك الشام الذي يبين أن البنك

مسحوب على حساب شركة التوصية وليس الشركة التضامنية مخالفة القرار للمادة 44 شركات التي نصت على أن مسؤولية الشركاء الموصين عن ديون الشركة محصورة بمقدار حصة كل منهم برأسمال الشركة فكيف للمحكمة أن تقع في مثل هذا الخطأ وتقوم بفسخ القرار.

قام ع. ج. وهـ. ج. بمخاصمة القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية الأولى في دمشق قرار 2016/292 المتضمن قبول الاستئناف شكلاً وقبوله موضوعاً أمام محكمة النقض.

في الوقائع: أسباب المخاصمة:

1- مخالفة قرارات الهيئة العامة بخصوص إهمال أوراق منتجة في الدعوى حيث أهملت المحكمة المشكو منها الكتاب الصادر عن بنك الشام.

2- مخالفة القرار المشكو منه للمادة 44 من قانون الشركات التي نصت على أنه مسؤولية الشركاء الموصين عن ديون الشركة محصورة بمقدار حصة كل منهم برأسمال الشركة.

3- مخالفة القرار المخاصم للمادة 279 مدني وافتراض التضامن افتراضاً بين الدائنين أو بين المدينين.

4- مخالفة القرار المخاصم للمادة 1 من القانون المدني بمخالفته بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

في القانون: حيث أن الجهة المدعية تهدف من دعواها الحكم بإبطال القرار المخاصم والحكم لها بالتعويض جراء وقوع الهيئة المشكو منها بالخطأ المهني الجسيم لأسباب الهفوة عنها بلائحة الدعوى وحيث أن القضية الأصلية المتفرعة عنها دعوى المخاصمة هي القضية التنفيذية المتضمنة طلب تنفيذ شيك بلا رصيد المحرر من قبل المنفذ عليه م. ج. وشركاه لصالح طالب التنفيذ م. ع. والمسحوب على بنك الشام وحيث أنه يتضح من شهادة تسجيل الشركة المنفذ عليها شركة م. ج. وشركاه (الأسطورة للزجاج المقسى) المسجلة بالسجل التجاري برقم 2011/191 أنها شركة توصية بسيطة وأن الشريك م. ج. هو شريك متضامن بينما يتضح أن الشريكين هـ. وع.ج. هما شريكان موصيان كما يتضح من كتاب بنك الشام أن الشيك موضوع وكالتها مسحوب على حساب شركة الأسطورة للزجاج المقسى التوصية البسيطة وحيث أن رئيس التنفيذ قد أصدر قراره المؤرخ في 2019/5/18 المتضمن رفع الحجز التنفيذي عن أموال الشريكين الموصين وإبقاء الحجز على أموال المنفذ عليه الشريك المتضامن م. ج. وقد بادر طالب التنفيذ لاستئناف القرار حيث صدر القرار المخاصم المتضمن أن الجهة المنفذ عليها تملك شركتان بالسجل التجاري إحداهما تضامنية والثانية توصية بسيطة وأن كتاب بنك الشام الموجه إلى رئاسة التنفيذ لا يمكن الاعتماد عليه كون البنك ليس طرفاً بالملف التنفيذي لذلك قررت الهيئة المخاصمة فسخ القرار المستأنف فكانت دعوى المخاصمة هذه وحيث أنه يتضح من وثائق الملف أن الجهة

المنفذ عليها تملك شركتين إحداهما تضامنية والأخرى توصية بسيطة وأن رئاسة التنفيذ حجزت على حصص الشركاء وأموالهم الشخصية ضماناً لتحصيل الشيك إلا أن الجهة المنفذ عليها طلبت رفع الحجز عن أموالهم فيما يتعلق بالشريكين الموصين كونهما لا يسألان إلا بحدود حصتهما برأس المال مستندين بذلك إلى كتاب بنك الشام الذي يؤكد على السند مسحوب على حساب شركة التوصية البسيطة وحيث أن رئيس التنفيذ قد استجاب لطلب الشريكين الموصين وقرر رفع الحجز عن أموالهم وحيث أنه استناداً لأحكام قانون الشركات النافذ فإن الشريك المتضامن يكون مسؤولاً عن ديون الشركة بأمواله بالشركة وأمواله الشخصية أما الشريك الموصي فلا يسال إلا بحدود حصته برأس المال عن ديون الشركة وحيث أن كتاب بنك الشام هو وثيقة معتمدة بالملف حتى ولو لم يكن طرفاً بهذا الملف طالما أن الشيك مسحوب على البنك المذكور وبالتالي فإن تعليل الهيئة المشكو منها جاء مخالفاً لأحكام قانون الشركات كما أن إهماله للبيان الصادر عن بنك الشام يعتبر إهمالاً لوثيقة منتجة بالدعوى وتوقع الهيئة المخاصمة بمظنة الخطأ المهني الجسيم وحيث أنه سبق قبول الدعوى شكلاً ووقف تنفيذ القرار وتمديد موعد جلسات علنية وثم دعوى الطرفين أصولاً وحيث أن الجهة المدعى عليها دفعت بأن الوكالة المبرزة لا تخول الوكيل تمثيل موكله بدعوى المخاصمة وعليه تم تكليف الجهة المدعية لإبراز الوكالة العامة التي تم بموجبها تنظيم الوكالة من قبل مدعي المخاصم هـ. ج. للوكيل ع. ج. والذي بدوره قام بموجبها

بتوكيل المحامي لإقامة الدعوى وتمثيل الأصيل فيها أصولاً وقد أبرزت صورة مصدقة عن هذه الوكالة وتبين أنها وكالة عامة تخول الوكيل مخاصمة القضاة وتوكيل الغير بما وكل به وبالتالي فإن صحة التمثيل متوافرة بالدعوى الابتدائية عامة رقم 18 أساس 320 تاريخ 2009/2/23 وحيث أن الأسباب المثارة قد انحدرت بالقرار المشكو منه لدرجة الخطأ المهني الجسيم.

لذلك تقرر بالإجماع:

1- قبول الدعوى موضوعاً وإبطال القرار المخاصم وإلغاء كافة مفاعليه.

2- إلزام الجهة المدعى عليها وزير العدل والهيئة المخاصمة بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ وقدره مائة ليرة سورية تعويضاً للجهة المدعية بالمخاصمة.

3- إعادة التأمين لملفه وتضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف والأتعاب.

4- إعادة الملف لمرجعه شفوعاً بصورة عن هذا القرار.

5- حفظ ملف المخاصمة أصولاً.

قرار صدر في 2017/5/16

إن قرار هيئة المخاصمة ورد القضاة بقبول الطعن وإبطال القرار المخاصم جاء صحيحاً في محله حيث نصّت المادة 44 من قانون الشركات الشركاء الموصيين هم الذين يقدمون حصة في رأسمال الشركة دون أن يكون لهم الحق في الاشتراك في إدارة

الشركة وتكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها محصورة بمقدار حصته في رأسمال الشركة.

حيث نلاحظ من نص المادة السابقة أن الشريك م.ج. وهو الشريك المتضامن الوحيد في الشركة وهو الذي قام بفتح الحساب لدى بنك الشام كونه هو المخول بإدارة الشركة وتنحصر مسؤولية ع وهـ. ج. في حصتهم في رأسمال الشركة.

كذلك خالف القرار المخاصم للمادة 279 والتي تنص: التضامن بين الدائنين أو بين المدينين لا يفترض إنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون وقد جاء في القرار المخاصم أن الجهة المنفذ عليها شركة م. ج. وشركاه سجل على اسمها شركتان في السجل التجاري لمحافظة ريف دمشق واحدة تضامنية والثانية توصية بسيطة وحيث أن كتاب بنك الشام لا يمكن الاعتماد عليه لكون بنك الشام ليس طرفاً في الملف وأن المحكمة في رأيي بهذا التعليل عدا عن إهمالها لوثيقة منتجة في النزاع وهو الكتاب الصادر عن بنك الشام الذي هو الحجة المسحوب عليها الشيك ولديه ثبوتات تحدد أسماء وصفة الشركاء فإن القرار المخاصم استبعد الحقيقة وافترض التضامن افتراضاً بين الشركاء بناءً على سجل تجاري لشركة مقرها في الشركة صاحبة الحساب المسحوب عليه الشيك.

وهذا الافتراض ليس له حقيقة أو سند قانوني ويخالف نص المادة 279 المذكور أعلاه.

وإن ذلك يشكل خرقاً لقواعد العدالة ومبادئ القانون الطبيعي فكيف يتم معرفة هوية الشركاء ووضعهم أليس من خلال كتاب رسمي وسجل تجاري للشركة صاحبة الحساب لدى البنك.

بناء على ما سبق فإن هذه الأخطاء القانونية تجعلها عرضة للمخاصمة حيث نصّت المادة 466/ أصول محاكمات فقرة أ: إذا وقع من القاضي أو ممثل النيابة العامة في عملها غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم.

فهذا يعتبر من قبيل الخطأ المهني الجسيم الذي يجعل قرار محكمة الاستئناف عرضة للمخاصمة كونها أهملت وتغافلت عن أوراق منتجة في الدعوى، وبالتالي إبطال القرار المخاصم ورفع الحجز عن أموال ع. وهـ. ج. جاء في محله.

النتائج والمقترحات:

أولاً: نتائج الدراسة:

بناءً على الدراسة النظرية والحالة العملية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

1. تعد شركة التوصية البسيطة أحد أنماط شركات الأشخاص، وتقوم على مزيج بين خصائص عقد الشركة وعقد القرض، ويقسم الشركاء في شركة التوصية إلى شركاء متضامنين وشركاء موصين، ولكل منهم مسؤوليات قانونية مختلفة.
2. بحسب قانون الشركات وضع المشرّع مجموعة من الخصائص لشركة التوصية وهي اختلاف المركز القانوني بين الشركاء، والاعتبار الشخصي للشركاء، عنوان الشراكة، وتخضع إدارة شركة التوصية لنفس أحكام إدارة شركة التضامن.
3. بحسب القانون السوري للشركات فإنّ مسؤولية الشريك الموصي في شركات التوصية محدودة بقدر حصته في رأس مال الشركة، ولا يتحمل ديون الشركة إلا في حدود قيمة الحصة التي قدمها أو تعهد بتقديمها.
4. لا يكتسب الشريك الموصي صفة التاجر ولا يُلزم بمسك دفاتر تجارية أو التسجيل في السجل التجاري.
5. يتحمل الشريك الموصي مسؤولية تضامنية إذا أُدرج اسمه في عنوان الشركة مع علمه أو موافقته، ويعتبر مسؤولاً بالتضامن عن ديون الشركة.

6. يتحمل الشريك الموصي مسؤولية تضامنية إذا تدخل في الإدارة الخارجية أو وقع عقوداً باسم الشركة، ويصبح مسؤولاً عن الالتزامات الناتجة عن تلك التصرفات كما لو كان شريكاً متضامناً، وإذا تكررت تدخلاته يُعد مسؤولاً عن جميع ديون الشركة أمام الغير.
7. يحق للشريك الموصي الرقابة الداخلية كالاطلاع على دفاتر الشركة والمشاركة بالقرارات التنظيمية، ويمكنه التنازل عن حصته بشروط معينة، وقد يستمر وجوده في الشركة حتى بعد الوفاة أو الافلاس حسب عقد التأسيس.

ثانياً: المقترحات:

على ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يقترح ما يلي:

1. توضيح النصوص القانونية المتعلقة بمسؤولية الشريك الموصي لتجنب الالتباس، ووضع معايير واضحة للتمييز بين الغدارة الداخلية والخارجية للشركة.
2. التركيز على صياغة عقد تأسيس الشركة بشكل دقيق وخصوصاً بما يتعلق بتحديد حقوق وواجبات الشريك الموصي.
3. ضرورة توثيق جميع التصرفات التي يقوم بها الشريك الموصي لتجنب أي إشكالية في طبيعة علاقته ومسؤوليته عن ديون والتزامات الشركة.

قائمة المراجع والمصادر:

1- بـن عفـان خالـد. (كـانون الثـاني، 2022). النظـام القـانوني لشـركة التوصـية البسيطة. **مجلـة الدراسـات الحقوقيـة**. المجلد 09 العدد 02. ص-ص: 734-744. الجزائر. جامعة مولاي الطاهر سعيد.

2- بو عصيدة، إيمان، ودنيا بلاسكة. (2020). **النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة في التشريع الجزائري**. رسالة ماجستير تخصص قانون أعمال. قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة. الجزائر. عدد صفحات 106.

3- الحكيم، جاك. (2017). **الشركات التجارية**. جامعة دمشق. دمشق. سوريا. ص 290.

4- دويدار، محمد هاني. (2008). **القانون التجاري**. دار النهضة العربية للتوزيع والنشر. الطبعة السادسة. ص 463.

5- ذهيبة زحاف، (2023). **النظام القانوني لشركة التوصية البسيطة.** رسالة ماستر. اختصاص قانون خاص. شعبة الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر. جامعة عبد الحميد بن باديس. عدد صفحات84.

6- الزهراني، يوسف بن احمد بن محمد القاسم. (كانون الثاني، 2024) " شركة التوصية البسيطة في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/

١٣٢ وتاريخ 1443/12/1هـ. **مجلة كلية الشريعة والقانون**. المجلد: الثاني. العدد 36. ص–ص 1368–1428. القاهرة: مصر. جامعة الأزهر.

7- صحراوي، نور الدين. كانون الأول،2017). المسؤولية التضامنية للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة. **المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة أحمد درايـة، ادرار – الجزائر. المجلد: 01، العدد: 02. ص–ص 103–115.

8- طه، مصطفى كمال. (2001). **القانون التجاري**. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. لبنان. ص 359.

9- العريني، فريد. (2023). الشركات التجارية. قسم القانون التجاري البحري. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.

10- قانون الشركات السوري رقم (29) لعام 2011.

11- – قانون الشركات الاردني، رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، المواد من (41 – 48)

12- قرباش، محمد محب الدين. (2020). **القانون التجاري: قانون الشركات التجارية**. سوريا. دمشق: منشورات جامعة الشام الخاصة..

13- القليوبي، سميحة. (2016). **الشركات التجارية**. دار النهضة، ط7. بيروت. لبنان. ص 355.

14- متري، موسى خليل، والطاس، هيثم حسن. (2018). **قانون التجارة /2/ الشركات**، منشورات جامعة دمشق كلية الحقوق، دمشق، سورية، 2018.

15- مكنـاس، جمـال الـدين. (2018). القـانون التجـاري (2). منشـورات الجامعة الافتراضية. دمشق. ص.148

16- مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية. على الرابط: https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1542

17- نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٣٢ وتاريخ ١/١٢/١٤٤٣ بموجب قرار مجلس المزراء رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٣هـ.

18- الـنمش، عبـد الـرحمن محمـد يوسـف. (2024، شـباط). أثـر تخفيـف الاعتبار الشخصـي على المراكز القانونيـة للشركاء فـي شركة التوصية البسيطة بالنظام السعودي. **المجلـة القانونيـة فـي الدراسـات والبحـوث القانونيـة**. المجلد 19، العدد 1، ص–ص: 391–418. كلية الحقوق. جامعة القاهرة. مصر.

مواقع الانترنت:

1. شركة توصية بسيطة – دليل شامل للتأسيس والإدارة، موقع رايتو. تاريخ 23–12–2024. تـاريخ الـدخول إلـى الـرابط 10–5–2025. عنـوان الـرابط: https://raitotec.com/blog/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-

2. اليوسف، علاء. ماهي شركة التوصية البسيطة. موقع دفترة. تاريخ 7. تموز. 2024. على الرابط:

https://www.daftra.com/hub/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-

3. الغامدي، نواف يحيى. شركة التوصية البسيطة في السعودية: المميزات والعيوب + التأسيس. موقع lawzeyad.sa. تاريخ 3 تموز. 2025. على الرابط.

https://lawzeyad.sa/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-